منهجية التَّخريج

عند الإمام الزَّيلعي (ت٧٦٢هـ)

دراسة تطبيقية على كتابه: «نصب الرَّاية لأحاديث الهداية»

إعداد الدكتور

سامح عبد الله عبد القوي متولي

أستاذ الحديث المساعد بكلية أصول الدين والدعوة الإسلامية

جامعة الأزهر

منهجية التَّخريج عند الإمام الزَّيلعي (ت٧٦٢هـ)

دراسة تطبيقية على كتابه: «نصب الرَّاية لأحاديث الهداية»

سامح عبد الله عبد القوي متولي

قسم الحديث، كلية أصول الدِّين بالقاهرة، جامعة الأزهر، القاهرة.

البريد الالكتروني: sameh. metwally44@azhar. edu. eg

الملخص:

هذا البحث يهدف إلى بيان الدِّقة المنهجية عند عُلماء النَّقد الحديثي منذ نشأته، وذلك ببيان معالم واضحة يرتكز عليها مُقومات عملهم النَّقدي، وكان من أهمها جمع الطُّرق والمرويات، وقالوا الباب إذا لم تجمع طُرقه لم يتبين خطؤه؛ لذا كان فن التَّخريج من المقومات الرَّئيسة لجمع الطُّرق، ولا تتأتي عملية الجمع والمقارنة بين المرويات بدونه، وهو علم قوامه المُمارسة العملية، وكان من رواد هذه الصِّناعة الإمام الزَّيلعي -رحمه الله تعالى- في كتابه «نصب الرَّاية لأحاديث الهداية» وصار مرجعًا إلى يومنا هذا فأحببت أن أُبين منهجية التَّخريج عنده كتأصيل لقواعد التَّخريج ومُرتكزاته وبيان عنايته بتخريج المرويات ودراسة أسانيدها وبيان عِللها؛ مما به تتكامل مرتكزات النَّقد الحديثي للوصول إلى غاية عُلوم الحديث بمكوناتها، وهي تمييز المقبول من المردود، وقد اتبع الباحث المنهج الاستقرائي(١)؛ لاستخراج منهجيته في صياغة التَّخريج وإبرازه لقواعد التَّخريج للإسناد والمتن معًا، وأيضًا إبراز منهجيته الدَّقيقة في الحُكم على الحديث والذي بمجموعه تتكامل الصِّناعة النَّقدية لتمييز مقبول المرويات من سقيمها.

الكلمات المفتاحية: التخريج – الزيلعي – نصب الراية – المرويات – الأسانيد – العلل.

(١) المنهج الاستقرائي: هو تصفح أمور جزئية؛ ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات، فالاستقراء هو عبارة عن ملاحظة جميع المفردات، وتتبع كل جزئيات موضوع البحث، أي حصر جميع لحالات الجزئية التي تقع في إطار ظاهرة أو حالات معينة للوصول إلى حكم كلي يشمل جميع هذه الجزئيات. ينظر: «المستصفى» للغزالي (١/ ١٠٣)، و«ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة» للشيخ عبد الرحمن حبنكة الميداني(ص: ١٩٢).

The Mthodology of Documentation for Imam Al- Zaila'i (died in 762 A. H.) An applied Study of his Book (*Nassb al- rayah li- Ahadeeth al- hedyah*)

By: Sameh Abdallah Abdul- Qawi Metwally
Department of Hadith
Faculty of Osoul El- deen in Cairo
Azhar University

Abstract

This research aims at displaying the methodological precision followed by scholars of Hadith criticism since the early presence of this art. The research has considered clear landmarks upon which the pillars of the critical work have relied; the most important of which is collcting the methods and narrations since it was said that the field whose methods have not been collected، their errors have not been shown. Accordingly، the art of documentation is considered the key of collecting the methods and without it، the process of collecting and comparing narrations cannot be fulfilled. Documentation is also a science that relies mainly upon practical practice. One of the pioneering figures of this art was Imam Al-Zaila'i، May Allah have mercy on him، whose book *Nassb al-rayah li- Ahadeeth al- hedyah (*Installing the Banner of Hadith Guidance) has become a reference up till the present day. Therefore، the researcher intends to clarify the methodology of documentation of Imam Al- Zaila'i to originate the rules of documentation، its foundations and highlighting its interest in verifying the narrations، studying their series of transmission showing their weaknesses. Such process would lead to the integration of the pillars of Hadith criticism and achieve the main objective of Hadith sciences in all their constituents that differentiate the accepted Hadiths from the rejected ones. The research applies the inductive approach to help shaping its methodology of documentation and clarify the rules of documenting transmission and the text together. Moreover، the research intends to make its precise methodolgy of judging Hadith clear. Finally، all these aspects lead to the completion of the critical process which differentiates the accepted narrations from the defected ones.

Keywords: documentation، Al- Zaila'i، installing the banner، narrations، transmissions، weaknesses.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ الأتمَّانِ الأكملانِ على محمَّدٍ سيدِ المرسلينَ، وعلى آلِه الطَّيِّبينَ المُعتصمينَ بحبلِ الحقِّ المتينِ، المطيَّبينَ باتباعِ السُّنَّةِ والتَّمسُّكِ بالكتابِ المبينِ، وعلى أصحابِه المُختارينَ للعملِ بهدْيِه على وجهِ التَّصديقِ واليقينِ، وعلى التَّابعينَ لهم بإحسانٍ على تتابعِ الأزمانِ وتعاقبِ الأجيالِ، إلى أن يرثَ اللهُ تعالى الأرضَ ومن عليها وهو خيرُ الوارثينَ.

أما بعـ دُ،

فلقد أَسس المُحَدِّثُونَ لدراسة السُّنَّة النَّبويَّة المطهرة قواعد نَقديَّة حاكمة، وضوابط مَنهجيَّة عُليا، ظهرت في اصطلاحاتهم، وبرزت في دواوينهم، أشاد بها القاصي والدَّاني والموافق والمخالِف على السَّواء؛ فشهد المنصفون للمدرسة الحديثيَّة عبر قرونها المتطاولة، وأجيالها المتواترة، بالتَّفوق في صياغة مناهج البحث، وقواعد الضَّبط صياغةً علمية مُحْكَمَةً، ومن أبرز تلك المناهج: المنهج الاستقرائي[1] حيث تتبعوا أخبار الرُّواة بدقة، وسبروا مروياتهم حديثًاحديثًا، وحكمُوا عليها بما يليق بحالها، ويتناسب مع أحوال رُواتها، بما لا يحتمل الشَّك أو الجدل أو المُنازعة.

وقد أحدث علم الحديث نُقلة منهجيَّة في تشكيل العقليَّة الإسلاميَّة من حيث التَّعامُل مع النَّص ثبوتًا وتوثيقًا وترتيبًا وتبويبًا.

ومن علوم السُّنة التي تفرعت عن مناهج النَّقد والتَّرتيب الحديثي للمرويات علم التَّخريج الذي يُعني بعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصليَّة إلى أمهات الكتب المروية بأسانيد مؤلفيها، ويُعرِّج على ذكر طُرقها وشواهدها، ويبيِّن ألفاظها ورواياتها ويُشير إلى صِحتها وضعفها، فهو يشتمل على عُلوم

---

(١) المنهج الاستقرائي: هو تصفح أمور جزئية؛ ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات، فالاستقراء هو عبارة عن ملاحظة جميع المفردات، وتتبع كل جزئيات موضوع البحث، أي حصر جميع لحالات الجزئية التي تقع في إطار ظاهرة أو حالات معينة للوصول إلى حكم كلي يشمل جميع هذه الجزئيات. ينظر: المستصفى للغزالي (١/ ١٠٣)، وضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة للشيخ عبد الرحمن حبنكة الميداني(ص: ١٩٢).

مُتعددة من عُلوم السُّـنة، ويحتاج إلى اطلاع واسـع ودراية كبيرة ودقة متناهية، وكل هذه الجهود التي بُذلت من المحدِّثين تُرينا صورة مُشرقة من الحفاظ على السُّنة النَّبويَّة.

والمطالع في كُتب التَّخريج يرى صـورة واضـحة زاهية للجهود التي بذلها المحدِّثون في شـتى الجوانب خدمة للسُّـنة من ناحية الرِّواية[١] والدِّراية[٢]، وضبط الألفاظ، ومعرفة التَّصحيفات، ومعرفة المُتفق والمُفترق[٣]، والمُؤتلف والمُختلف[٤]، وجرح الرُّواة وتعديلهم، وعلل الأسـانيد والمتون إلى ذلك مما يعجب له المرء حيث إنَّ هذه المؤلفات وعلى رأسـها كتاب نصـب الرَّاية لأحاديث الهداية للزَّيلعي تُعنى بالمرويات من حيث تخريجها ودراسة أسانيدها وبيان عللها[٥].

فعلم التَّخريج علم عمليّ يحتاجه الباحث لامتلاك الملكة فيه إلى ممارسـة التَّخريجات العمليّة بنفسه، وإدمان المُطالعة والنَّظر في صنيع المتقدِّمين من الأئمة وعلى رأسهم أئمة هذا الشَّأن كالبُخاري

---

(١) علم الرِّواية هو: علم يبحث عن كيفية اتصـال الأحاديث بالرسـول صـلى الله عليه وسـلم من حيث معرفة أحوال رواتها ضبطًا وعدالة، ومن حيث كيفية السند اتصالًا وانقطاعًا، وغير ذلك من الأحوال التي يعرفها نقاد الحديث. ينظر: «مفتاح السعادة» لطاش كبري زاده (٢/ ٥٢).

(٢)علم الدِّراية عندهم فعرفوه بأنه: «العلم الذي يبحث عن المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المراد منها مبتنيا على قواعد العربية وضوابط الشَّريعة ومطابقًا لأحوال النبي صلى الله عليه وسلم» ينظر: «مفتاح السعادة» لطاش كبري زاده (٢/ ١١٣).

(٣)المتفق والمفترق: هو أن تتماثل أسماء الرُّواة وأسماء آبائهم فصاعدًا، أو كناهم، أو أنسابهم، وتختلف أشخاصهم. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٥٨).

(٤) المؤتلف والمختلف: هو أن تتشابه أسماء الرُّواة أو أنسابهم ونحوها خطًا وتختلف لفظًا. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٤٤).

(٥) في الجامعات الآن تم تخصيص كل مُكون من مكونات الحديثي أعني دراسة المصطلح على حدة وكذا التَّخريج ودراسة الأسانيد والعلل أيضًا فأضحت برامج مفصلة لمزيد من الدِّراسة والتَّطبيقات العملية مما يُكون صورة دقيقة في تصور عُلوم الحديث مما يُساهم بشكل كبير في تكوين الملكة الحديثية وهي: سجية راسخة في النَّفس تُمكِّن صاحبها من امتلاك أدوات النَّقد الحديثي؛ للنَّظر في المرويات من حيث قبولها أو ردها، وإدراك معانيها وحِكمها.

ومُسلم ومن تبعهما من العلماء كابن خُزيمة، وابن حِبّان، والبيهقي، وابن رجب، وابن عبد الهادي، والذَّهبي، والعراقي، وابن حجر، وغيرهم.

ولدقة هذا الفن من علوم السُّنة وأهميته في الوصول إلى الحكم على الحديث صحةً وضعفًا، وأنه الباب إلى معرفة الخطأ وكشف مكمن العلل كما قال ابن المديني: «الباب إذا لم تُجْمَع طرقُه لم يتُبين خطؤه»[١]، ويقول الحاكم: «إنَّ مما يلزم الحديثي من الضَّبط والإتقان أن يفرِّق بين أن يقول: مثله، أو يقول: نحوه؛ فلا يحل له أن يقول: مثله، إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد، ويحل أن يقول: نحوه إن كان على مثل معانيه"[٢].

الدِّراسات السَّابقة:

لم أقف على دراسات حول موضوع البحث إلا أنني وقفت على بعض الموضوعات التي تقترب من موضوع بحثي بوجه ومنها:

-تسهيل صياغة التَّخريج للدُّكتور عبد الله عبد العزيز الفالح، أُستاذ الحديث في قسم فقه السُّنة ومصادرها بكلية الحديث الشَّريف، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وعميدها الأسبق، وصدر حديثًا بعنوان «صياغة التَّخريج» عن دار الميمنة للنَّشر والتَّوزيع ٢٠١٩م.

-منهج الإمام الزَّيلعي في كتاب نصب الرَّاية، للباحث منصور محمود محمد الشرايري -رحمه الله تعالى-، وهي رسالة ماجستير في قسم الحديث في كلية الدِّراسات العليا في الجامعة الأردنية، بإشراف الدُّكتور محمد عيد الصاحب، سنة ١٩٩٩م.

-أثر المذاهب الفقهية للمحدِّثين في نقد الحديث النَّبوي (الزَّيلعي أنموذجًا) للباحثة منال نايف أبو قمر وهي رسالة ماجستير في قسم الحديث في كلية الدِّراسات العليا في الجامعة الأردنية، إشراف الدكتور عبد الكريم الوريكات، سنة ٢٠١١م.

- القواعد والضَّوابط الفقهية للإمام الزَّيلعي في كتاب القضاء: دراسة مقارنة بفقه المذاهب الأربعة،

---

(١) ـ ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع» للخطيب (٢/ ٢١٢).

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصَّلاح (ص: ٣٤٠).

للباحث وحيد محمد بدوي، وهي رسالة دكتوراه في جامعة أم دُرمان بالسودان، ٢٠١٧م.

وأما خطة البحث : فهي تشتمل على مقدمة، وثلاثة مباحث يتخللها مطالب، وخاتمة كما يلي:

المبحث الأول: تعريف بمفردات البحث وبيان مشتملاته.

المبحث الثاني: التعريف بالإمام الزيلعي وكتابه «نصب الراية»

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التَّعريف بالإمام الزَّيلعي – رحمه الله –.

المطلب الثاني: التَّعريف بكتاب «نصب الرَّاية ».

المبحث الثالث: منهجية التَّخريج عند الإمام الزَّيلعي في كتابه نصب الرَّاية.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: منهجية الزيلعي في صياغة التخريج

المطلب الثاني: منهجيته في إبراز قواعد التَّخريج للإسناد.

المطلب الثالث: منهجيته في إبراز قواعد التَّخريج للمتن.

المطلب الرابع: منهجية الزَّيلعي في الحُكم على الحديث.

منهج الباحث:

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي ؛ لاستخراج منهجيته في صياغة التَّخريج وإبرازه لقواعد التَّخريج للإسناد والمتن معًا، وأيضًا إبراز منهجيته الدَّقيقة في الحُكم على الحديث والذي بمجموعه تتكامل الصِّناعة النَّقدية لتمييز مقبول المرويات من سقيمها.

منهج الباحث في تخريج الأحاديث والترجمة للرُّواة والُحكم على الأحاديث والعزو للمصادر وما يتعلق بالمتن:

(أ)- إذا كان الحديث في الصَّحيحين أو أحدهما اكتفى الباحث بالتَّخريج منهما وإذا لم يكن في الصَّحيحين أو أحدهما خرجت الحديث من مصادر السُّنة الأخرى بحسب الحاجة.

(ب)-مُقارنة متون الحديث بشكل إجمالي، فإذا كان الحديث بنفس اللفظ قلت: بلفظه، أو بمثله، أو

له سواء، وإذا كان الاختلاف يسيرًا قلت: بنحوه أو بلفظ مُقارب، وإذا كان الاختلاف ليس يسيرًا قلت: بمعناه.

(ج)- عزو الأحاديث إلى مصادرها بذكر الكتاب والباب ورقم الجزء والصَّفحة ورقم الحديث وفي حال تكرار الحديث يكتفي الباحث بالقول إنه سبق تخريجه.

(د)- أقوم بدراسة أسانيد الأحاديث ما خلا الصَّحيحين حسب قواعد وأُسس علم الجرح والتَّعديل مُستأنسًا بأحكام الأئمة النُّقاد إن وُجدت.

(هـ)-ضبط أسماء الرُّواة عند الحاجة وأقوم بدراسة الرَّاوي المختلف فيه وذلك بالرُّجوع إلى كتب الجرح والتَّعديل كـ «التَّاريخ الكبير» للبُخاري، و«الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم، وكتب الثِّقات كـ«معرفة الثِّقات» للعجلي، و«الثِّقات» لابن حبان، وغيرهما، وكتب الضُّعفاء كـ«كتاب الضُّعفاء الكبير» للعقيلي، و«الكامل في الضُّعفاء» لابن عدي، و«المجروحين» لابن حبان، و«الضُّعفاء والمتروكين» للدَّارقطني وغيرهم من المصادر مما يُساعدني في تحرير التَّرجمة على الرَّاوي بما يتوافق ومنهج الأئمة النُّقاد.

(م) -لم أفصل في ترجمة مشاهير الصَّحابة -رضوان الله عليهم-، أما غير المشاهير فترجمت لهم باختصار، وذلك من خلال الرجوع أمات المصادر المعنية بهذا الباب كـ: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر، و«معرفة الصَّحابة» لأبي نُعيم، و«أُسد الغابة في معرفة الصَّحابة» لابن الأثير، و«الإصابة ففي تمييز الصَّحابة» لابن حجر وغيرها.

(و)- بيان غريب ألفاظ الحديث بالاستفادة من كتب الغريب واللغة والشُّروح، والتَّعريف بالأماكن والبلدان والأنساب بالرُّجوع للكتب الخاصة بذلك، والتَّعريف بالأعلام الواردة في البحث بشكل مختصر.

لذا أحببت أن أُخصص هذا البحث لإبراز منهجية التَّخريج للإسناد والمتن عبر كتاب جامع في بابه ألا وهو كتاب «نصب الرَّاية» للإمام الزَّيلعي، وجاء عنوان البحث موسومًا ب- ـــ: « منهجية التَّخريج عند الإمام الزَّيلعي دراسة تطبيقية على كتابه نصب الرَّاية » ذاكم الكتاب الذي لا نظير له في

استقصاء أحاديث الأحكام يجد في الحنفي صفوة ما استدل به أئمة المذهب من أحاديث الأحكام، ويلقى المالكي فيه نقاوة ما أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» و«الاستذكار»، وخلاصة ما بسطه عبد الحق في كتبه في أحاديث الأحكام، والشَّافعي يرى فيه غربلة ما خرجه البيهقي في «السُّنن»، و«المعرفة» وغيرهما وتمحيص ما ذكره النَّووي في «الخلاصة» و«المجموع»، واستعراض ما بينه ابن دقيق العيد في «الإمام»، و«الإلمام» وكذلك الحنبلي يجد فيه وجوه النَّقد في كتاب التَّحقيق لابن الجوزي، وتنقيح التَّحقيق لابن عبد الهادي وغير ذلك من الكتاب المؤلفة في أحاديث الأحكام، وناهيك بإمامته أن الشَّيخ ابن الهمام كل ما ذكره في «فتح القدير» من أدلة مذهب الحنفية مُستفاد من تخريج الإمام الزَّيلعي، ولم يزد عليه دليلًا إلا في موضعين [1].

ونلحظ أنَّ التَّخريج يساق في عرضه حسب الغرض منه، فيوجد التَّخريج العام المعتاد في البحوث للرَّسائل العلمية (التَّخصص الماجستير، العالمية الدكتوراه) ويكون الهدف منه توثيق الحديث ومعرفة القبول من الرَّد والحُكم عليه عمومًا، وهذا التَّخريج يتغيا منه تدريب الطُّلاب على سوق التخريج ومُقارنة بين متون المرويات؛ مما يقوي الملكات العلمية والبحثية لديهم، وهناك التَّخريج لمقصود لغرض ما كثبوت لفظة معينة أو قضية نقدية معينة.

(١) منها: مسألة المهر، وقدر ما يجب. ينظر: مقدمة المحقق لكتاب نصب الراية (ص: ٨) بتصرف يسير.

المبحث الأول

تعريف بمفردات البحث وبيان مشتملاته

أولاً: مفهوم المنهج:

تعريف المنهج في اللغة: هو مُشتق من النَّهج، والنَّهج هو الطَّريق الواضح، وهو أيضًا الوضوح والاستبانة والاستقامة في الطَّريق.

قال ابن منظور رَحِمَهُ اللَّهُ: طريقٌ نهجٌ: بيِّنٌ واضحٌ، ومنهجُ الطريقِ: وضحه، والمنهاج كالمنهج يكون اسمًا وصفة، وفي الكتاب قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[سورة المائدة:٤٨] [(١)].

وقال أبو البقاء الكفوي[(٢)] رَحِمَهُ اللَّهُ: «النَّهج هو في الاستعمال: الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال»[(٣)]

ومما سبق يتبين لنا أنَّ المنهج في اللغة يعني الطَّريق والمسلك أو السَّبيل الواضحة البينة المتبعة من قبل سالكها، أو السَّائر فيها، نحو الغاية المنشودة سلفًا.

تعريف المنهج في الاصطلاح:

لقد تعددت عبارات الباحثين في دلالة المنهج في الاصطلاح العلمي، ففي العهد الإغريقي يرجع أول استعمال لمصطلح منهج، وهي عند أفلاطون بمعنى البحث أو النَّظر أو المعرفة، وعند ارسطو بمعنى البحث نفسه، والمعنى الاشتقاقي الأصلي له يدل على الطَّريق المؤدي إلى الغرض المطلوب.

ثم عرفه الدُّكتور عبد الرَّحمن بدوي رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه: «الطَّريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في

---

(١)ينظر: لسان العرب لابن منظور (٢/ ٣٨٣).

(٢) أبو البقاء الكفوي: هو أيوب بن موسى الحسيني القريمي، الكفوي، أبو البقاء: صاحب كتاب: الكليّات كان من قضاة الأحناف. عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا، وبالقدس، وببغداد. وعاد إلى إستانبول فتوفي بها سنة ١٠٤٩هـ، وله كتب أخرى بالتركية. ينظر: الأعلام للزركلي (٢/ ٣٨).

(٣) ينظر: الكليات (ص: ٩١٣).

العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة »[1].

وقال الدُّكتور غازي حسين عناية: «هو الطريق أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تقصيه للحقائق العلمية في أي فرع من فروع المعرفة، وفي أي ميدان من ميادين العلوم النَّظرية والعلمية»[2].

وعليه فنجد أنَّ كلمة المنهج عُرِّفت بتعريفات عدة، تتفاوت قليلًا في مدلولاتها، ولعل ذلك ناشئ من اختلاف أنظار المعرِّفين واتجاهاتهم المختلفة نتيجة اختلاف مُتطلبات موضوعاتهم وترتيب أفكارهم، فنتج عن ذلك أنَّ المنهج: هو الموجه العملي لقواعد تعصم –عند مراعاتها –الفكر من الخطأ، وُسبل يسلكها الباحث للوصول إلى الحقائق في أي مجال من مجالات العلوم والمعارف.

وعليه فالمنهج هو الطَّريقة العامة التي يسلكها المُؤلف، والقواعد التي يلتزمها في إنجاز جميع كتابه، فيمكن اعتباره مُوجها مِعياريا لنشاط فكري تحكمه مجموعة من القواعد خاصة، مقطوع بصحتها، تتناسب مع النَّموذج المعرفي المبحوث فيه.

تعريف التخريج لغة وا صطلاحًا، وتوضيح عناصر التَّعريف ومُشتملاته إجمالًا، وبيان المراد منهجية التخريج.

تعريف التَّخريج، وتوضيح عناصر التَّعريف ومُشتملاته إجمالًا:

علم التَّخريج يُعتبر الجانب العملي لعلم الحديث ومُصطلحه فبه يستطيع الباحث أن يتمكن من الوقوف على إسناد الحديث وطرقه، وألفاظه؛ تمهيدًا لتمييز الثَّابت من غيره. فالتَّخريج من المكونات المهمة لعُلوم الحديث والذي ظهر نتيجة حاجة مُلحة، سببها وجود الكتب والمؤلفات في شتى أنواع العلوم من عقيدة وفقه، وتفسير وغيرها، والتي تُورد الأحاديث مجردة عن أسانيدها، ودون عزو إلى مصادرها مع كثرة الحديث الضَّعيف فيها مما أدى إلى صعوبة تمييز الصَّحيح من السَّقيم منها، ومن

(١) ينظر: «مناهج البحث العلمي» للدُّكتور عبد الرَّحمن بدوي (ص: ٥).

(٢) ينظر: «مناهج البحث العلمي في الإسلام» للدُّكتور غازي حسين عناية (٧٩).

أجل ذلك توجهت عناية العُلماء إلى تلك الكُتب والمُؤلفات، وشمروا عن ساعد الجد فخدموها خدمة عظيمة ببيان مصادر أحاديثها، وبيان رتبتها من حيث الصِّحة وعدمها، فميزوا بذلك بين الصَّحيح والمردود منها.

ولم يزل أهل العلم يعنون بمباحث هذا العلم قديمًا وحديثًا، فمنهم من كان يُعنى بالرِّواية بالإسناد مُكتفيا بها عن بيان حال الحديث؛ لأنه يرى أن من أسند فقد برئت ذمته، ومنهم من كان يقتصر على الثَّابت فيما يُسنده، ومنهم من كان يجمع الثَّابت وغيره فيما يروي مع بيان الحكم، والكلام على العلل، وربما زاد آخرون عليهم العزو إلى مصادر أخرى مُسندة، ومنهم من يجرد المتون من أسانيدها، ويعزوها إلى مصادرها المُسندة مع الحُكم عليها، ويعاب على من يحذف الإسناد ويكتفي بمجرد العزو عن بيان حُكم الحديث ودرجته، قال ابن حجر: « من هنا يتبين ضعف طريقة من صنَّف في الأحكام بحذف الأسانيد من الكُتب المذكورة،.... فإنهم يخرِّجون الحديث منها ويعزونه إليها من غير صحته أو ضعفه، وأعجب من ذلك أنَّ الحديث يكون في التِّرمذي وقد ذكر علته فيخرجونه منه مقتصرين على قولهم: رواه التِّرمذي، معرضين عما ذكر من علته... »[(١)]

ثانيا: تعريف التَّخريج:

تعريف التَّخريج في اللغة: مادة (خ رج) تدور في معناها العام على الظُّهور والبروز، ويطلق التخريج أيضًا على عدة معان تتفرع عن المعنى العام السابق [(٢)]

والموافق لمقصود المحدِّثين بالتَّخريج هو المعنى العام، وهو الظُّهور والبروز فقول المحدِّثين عن الحديث خرجه، أو أخرجه البخاري مثلًا، يعني أبرزه لغيره، وأظهره سندًا ومتنًا كما سيأتي في المعنى الاصطلاحي.

---

(١) ينظر: «النُّكت على ابن الصَّلاح» لابن حجر (١/ ٤٧٨).

(٢) ـــ ينظر: «الصِّحاح» للجوهري: (١/ ٣٠٩)، «أساس البلاغة» للزمخشري (١/ ٢٣٧)، «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر» للسُّيوطي: (٣/ ٩١٧-٩١٩).

تعريف التَّخريج اصطلاحًا :

لعل أفضل من عرَّف التَّخريج تعريفًا علميًّا جامعًا يحتوي على التَّخريج بالرِّواية والتَّخريج بالعزو هو الإمام السَّخاويّ عَرَضًا في مبحث آداب طالب الحديث فقال: «التَّخريج: إخراج المحدِّث الأحاديث من بُطون الأجزاء والمشيخات والكُتب ونحوها، وسِياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكُتب والدَّواوين مع بيان البدل والموافقة ونحوهما، وقد يُتوسع في إطلاقه على مُجرد الإخراج والعزو»(١).

فأعلى مراتب التَّخريج يشمل العزو والرِّواية والحُكم والتَّعليل والتَّرجيح، وهو شأن الأئمة الكبار كما هو ظاهر في كُتب شيخه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، وغيره من الأئمة كالزَّيلعي وابن الملقن رحمهما الله تعالى.

وعرفه الإمام السُّيوطي أيضًا وذلك في كتابه «البحر الذي زخر بشرح ألفية الأثر» فقال: « وأما التَّخريج فمصدر خرّج فلانًا في الأدب فتخرّج أطلق في الاصطلاح على شيئين:

أحدهما: إيراد الحديث بإسناده في كتاب أو إملاء ومنه قولهم: خرّجه البخاري ومسلم، وهذه العبارة تقع للمغاربة كثيرًا، وأكثر ما يقول غيرهم: أخرج بالهمزة. (٢)

الثاني: عزو الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة ومنه الكُتب المؤلفة في تخريج أحاديث الأحياء

---

(١) ــ ينظر: «فتح المغيث» للسَّخاوي (٣/ ٣١٧).

(٢) ـــ ذكر البعض أنَّ هناك فرقًا بين خرَّج وأخرج فقالوا: أخرج أي رواه بالسَّند، وخرَّج أي عزاه وهذا يُخالف ما عليه الأئمة كمسلم، وأبي داود وغيرهما فهم لا يفرِّقُون بينهما. قال الإمام أبو داود في رسالته لأهل مكة (ص: ٢٦): « وقد ألفته نسقًا علي ما وقع عندي، فإن ذُكر لك عن النَّبي- صلي الله عليه وسلم- سنة ليس مما **خرجته** فاعلم أنه حديث واهن، إلا أن يكون في كتاب من طريق آخر، فإني لم أخرج الطُّرق»، وابن رجب الحنبلي يستعمل خرج في جميع كتبه.

والرَّافعي[١] وغير ذلك تسمى تخاريج، وكأنه من باب مجاز الملابسة[٢] أو على حذف مُضاف أي بيان التخاريج[٣].

والمقصود بها في سياق البحث ما قرره المحدِّثون من قواعد ومُصطلحات عامة يلتزم المخرج للحديث مُراعاتها ليكون تخريجه عمليًّا ومحققا للجوانب المطلوبة في تخريج الحديث، مثل استعمال عبارة أخرجه في العزو إلى المصادر المسندة كالصَّحيحين وغيرهما.

وعبارة أورده في العزو إلى المصادر غير المسندة كالترغيب والترهيب للمنذري، والمقاصد الحسنة للسَّخاوي.

ولنعلم بأنه علم له طرق اصطلاحية وقواعد[٤] وأُسس يُعاب من يُخالفها كما سيأتي في موضعه.

---

(١) - إشارة إلى كتاب فتح العزيز للإمام الرافعي شرح كتاب الوجيز في الفقه الشافعي، وقد ألف في تخريج أحاديثه جماعة منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني في التلخيص الحبير.

(٢) - مجاز الملابسة: هو الكلام المُفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، لضرب من التَّأويل إفادة ليست بأصل الوضع؛ لأنَّ التَّخريج على المعني الثاني المذكور يطلق ويراد به عزو الأحاديث إلى من أخرجها، ويطلق ويراد به كتب « التَّخاريج » نفسها فكان المعنى من باب مجاز الملابسة، ويسمى أيضًا عند البلاغيين المجاز العقلي. ينظر: «خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني» للأستاذ الدُّكتور محمد أبو موسى: (ص: ١١٦).

(٣) - ينظر: «البحر الذي زخر بشرح ألفية الأثر» للسيوطي: (٣/ ٩١٧-٩١٩)

(٤) كقاعدة أنَّ المعول عليه في التَّخريج هو اتحاد الراوي الأعلى أما إذا جاء الحديث مختلفا في الراوي الأعلى ومتحدا في المتن فلا يخرج عليه، بل يُعدُّ حديثًا آخر.

مثاله: حديث «بني الإسلام على خمس» جاء من رواية عبد الله بن عمر، وجرير بن عبد الله البجلي، فلا نُخرِّج أحاديث عبد الله بن عمر على أحاديث جرير بن عبد الله، على الرَّغم من اتفاقهما في المتن.

وقاعدة: أن اتفاق معظم الألفاظ ليس هو المعول الرئيس في التَّخريج بل اعتبار المعنى هو الأصل فمن الممكن أن يتفق الحديث في معظم الألفاظ مع الحديث المراد تخريجه ثم عند التحقيق لا يكون تخريجا له.

=

فقد عقد ابن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ) فصلًا بأكمله للاستدراك على ما أبعد عبد الحق الإشبيلي فيه العزو، وسماه «باب ذكر أحاديث، أبعد النُّجعة[١] في إيرادها، ومتناولها أقرب وأشهر، وقال ابن القطان- رحمه الله تعالى -: «اعلم أنَّه - يعني عبد الحق الإشبيلي في كتاب الأحكام - لو كان يذكر الأحاديث موصَّلة منه بأسانيدها، لم يلزمه أن يُوردها إلا من حيثُ اتصلت له، كما قد يسوق ابن عبد البر من طريق قاسم، أو ابن أيمن، أو غيرهما ما هو عند البُخاري أو مُسلم مُوصلًا، فأما من اعتمد نسبة الأحاديث إلى مواضعها المشهورة كطريقته هو في كتابه هذا، فعليه الدرك في إيراده من موضع خامل إذا كان في أشهر منه، لا سيما مع ما صحَّ في الوُجود من أن هذه المُختصرات، أكثر من يلجأ إليها ويعتمد قراءتها، إنما هم من لا علم عنده بالحديث، وإن كان فيهم من يطلب أنواعا من العلم غيره.

فإذا الأمر هكذا، فأول حاصل عند من يرى الحديث ها هنا منسوبًا إلى موضع، عدمه في غيره، والاحتياج فيه إلى من ذكره عنه، فيحصل من هذا مع أهل هذا الشَّأن في مثل ما يحصل فيه من ينسب مسألة من النَّحو إلى المهدوي، أو ابن النَّحاس، وهي في كتاب سيبويه»[٢].

وتعقب ابن رُشيد السَّبتي القاضي عياضًا بعزوه حديثًا إلى مُسند ابن أبي شيبة مع وجوده في بعض كُتب السُّنن، فقال: «خرجه ابْن أبي شيبَة وَذَلِكَ إبعاد مِنْهُ للنُّجعة فقد خرَّجه أَيْضًا أَبُو دَاوُد والنَّسوي فِي سُنَنهمَا وَالتِّرْمِذِيّ فِي جَامعه كلهم من طَرِيق الْأَعْمَش، عَن عمارَة بن عُمَيْر، عَن أبي

مثاله: حديث «من قال حين يصبح وحين يمسي أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضره شيء» هذا الحديث ليس تخريجا لحديث « من نزل منزلا ثم قال أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضره شيء ». رغم اتفاقهما في معظم الألفاظ. لكن اختلاف المعنى واضح فالأول في أذكار الصَّباح والمساء والثاني في الذِّكر عند نزول المنزل.

وقاعدة مُراعاة عدم تخريج الحديث القولي على الحديث الفعلي لاختلافهما في الدَّلالة كما عند الأصوليين إلى غير ذلك من قواعد بسطتها كنماذج تطبيقية على كتاب نصب الرَّاية للزَّيلعي، فقواعد التَّخريج التَّطبيقية مبثوثة في كتب المتون والشروح وكتاب تخريج أحاديث الأحكام المطولة كالبدر المنير لابن الملقن وغيرها.

(١) أبعد النُّجعة: أي أنَّ الشخص يطلب الشيء من موضع بعيد عن موضعه الأصلي. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور(٨/ ٣٤٧) مادة «نجع».

(٢) ينظر: «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» لابن القطان الفاسي (٢/ ٣٣٩).

معمر، عَن أبي مَسْعُود، وَلَيْسَ فِيهِ ذكر سَماع عِنْد جَمِيعهم، وَإِنَّمَا نُنبه هُنَا مِنْهَا على مَا أغفله القَاضِي أَبُو الْفضل إكمالًا لما نقص من الْمُقدمَة فِي إكماله»[١].

وهذا الإمام البقاعي يتعقب العراقي في قوله: «وقد رواه البُخاري من طريق القعنبي» ليس بجيِّد، فإن عادتهم أن يقولوا: من طريق فيمن بين المُخرِّج وبينه واسطة، فكان ينبغي أن يقول (عن القعنبي)[٢] مما يُنبئ بأنَّ التَّخريج له قواعد وأُسس من خالفها عِيب عليه صنيعه.

وقد ألف القاسم ابن قطلوبغا الحنفي (ت ٨٧٩هـ) كتابًا تعقب فيه الزَّيلعي في كتابه: «نصب الراية لأحاديث الهداية»، وأيضًا الحافظ ابن حجر في كتابه: «الدِّراية في تخريج أحاديث الهداية» سماه: «مُنية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزَّيلعي »[٣]

فالتَّخريج له صياغة علمية ويجب على الباحث فهم ومعرفة الصِّياغة العلميَّة للتَّخريج المتمثلة في أمور أبرزها وأهمها: كيفية جمع الطُّرق وتحديد المدار، وترتيب مصادر التَّخريج، وكذا ترتيب المتابعات التَّامة فالقاصرة، والمُقارنة بين ألفاظ المُتون وهو ما يُعرف بوظائف المخرِّج. ويجب على الباحث التفرقة بين طُرق التَّخريج وبين قواعد التَّخريج، ولعل الملاحظ على غالب المؤلفات في التَّخريج كـ«أصول التَّخريج ودراسة الأسانيد»، للأستاذ الدكتور/ محمود الطحان – ـ حفظه الله، «كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام» للأستاذ الدكتور/ عبد الموجود محمد عبد اللطيف رحمه الله تعالى، أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

– «طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» لفضيلة الأستاذ الدكتور / عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي رحمه الله تعالى.

– «التأصيل لأصول التَّخريج وقواعد الجرح والتَّعديل» للدُّكتور / بكر بن عبد الله أبو زيد رحمه الله تعالى.

---

(١) ينظر: « السَّنن الأبين والمورد الأمعن في المُحاكمة بين الإمامين في السَّند المعنعن» لابن رشيد(ص: ١٦٤)

(٢) ينظر: «النُّكت الوفية بما في شرح الألفية» للبقاعي (١/ ٣٥١).

(٣) الرِّسالة مطبوعة مع كتاب نصب الراية للزيلعي، وطبعت مستقلة بالمكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

العناية بالتعرف على طرق التَّخريج سواء أكان عن طريق الصَّحابي، أو كلمة بارزة، أو مطلع الحديث وغيرها من الطُّرق المعروفة في التَّخريج، والاهتمام ببيان هذه الكُتب وتوصيفها، وأيضًا تعريف الطالب بوسائل كشف مواضع الحديث من مصادره المتنوعة، والوقوف على مناهج كُتب الحديث والتَّراجم ولكنها لم تضع قواعد للتَّخريج، ولا كيفية صياغة التَّخريج، وما المنهج الأمثل في ترتيب التَّخريج، وهل تخريج الحديث مُتاح لكل واحد من الباحثين يفعل به ما يشاء، وكما يحلو له.

أما أنَّ التَّخريج له أُصول وقواعد وضوابط أحكمها عُلماء الحديث، وأنَّ المخالف لها محجوج بفعلهم وصنيعهم فكانوا يقولون: «وفلان أبعد النُّجعة»[1]، ولعل أبرز من تعقب سابقه - أعني من ألف في التَّخريج - في هذه القواعد هو الإمام قاسم بن قطلُوبُغا (ت ٨٧٩هـ)

في كتابه «مُنية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي »[2] فقد تعقب الزيلعي في كتاب العمدة في بابه ألا وهو كتاب: « نصب الرَّاية لأحاديث الهداية ».

فمثلًا الحديث السادس والعشرون حديث أم سلمة رضى الله عنها قال لها النبي صلى الله عليه وسلم «يكفيك إذا بلغ الماء أصول شعرك» قال الزيلعي: رواه الجماعة إلا البخاري.

قلت ـــــ أي ابن قطلوبغا - لم يروه أحد من الجماعة بهذا بل روايتهم تخالف هذا حيث كانت: «إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حيثيات ثم تفيضي عليك الماء فتطهرين » وأقرب الألفاظ إلى هذا الحديث حديث جابر رضى الله عنه..... [3] أ. هـ

الحديث الثالث عشر من كتاب السِّير حديث: «رأى امرأة مقتولة فقال: هاه ما كانت هذه تقتل

---

(١) ينظر: عجالة الإملاء المتيسرة للناجي (٢/ ٥٢٥، ٣/ ٢٤٤)، فيض القدير للمناوي (ح رقم ٤٣٠، ١٢٦٥، ٢٠٣٠، ٢٧٤٤، ٢٧٦٨، ٢٨١٦، ٣١٠٤، ٣٤٠٦، ٣٦٤٠، ٣٦٤٢، ٣٨٠٠، ٣٨٨٤، ٤٠٣٠، ٤٢٠٤، ٤٣١٩، ٤٧٢٥، ٥٢٥٤، ٥٥٠٥، ٥٥٩٧، ٥٦٥٥، ٥٦٨٣، ٥٩٨٠).

(٢) وهو مطبوع في المكتبة الأزهرية للتراث ط ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، بشرح وتعليق الشيخ / محمد زاهد بن الحسن الكوثري ـ رحمه الله تعالى ـ.

(٣) منية الألمعي (ص-ـ: ١٥).

فلم قتلت؟ » قال الزَّيلعي: أخرجه أبو داود.

قلت: -أي ابن قطلوبغا- ليس بلفظ، ثم قال: روى الحاكم في المستدرك وفي لفظه فقال هاه ما كانت هذه تقاتل. وقال أيضًا- أعني ابن قطلوبغا-: هذه أقرب إلى لفظ الكتاب الأولى تقديمه [١].

وقد تعقب الحافظ ابن حجر في كتابه الدِّراية أيضًا بمثل ما سبق.

ومن المؤلفات في التَّعقب على المخرجين كتاب «عجالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب عَلى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «التَّرغيب والتَّرهيب» لإبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر، بُرهان الدِّين، أبو إسحاق الحلبي، الشَّافعيّ، الناجي (ت ٩٠٠هـ) قال في مقدِّمته: «فهذه نُكت قليلة لكنها مُهمة جليلة، لم أسبقْ إليها، ولا رأيت من تنبَّه لها ولا نبّه عليها، جعلتُها كالتذنيب، على ما وقع للإمام العلامة الحافظ الكبير زكي الدِّين المنذريّ رضي الله عنه من الوهم والإيهام، في كتابه الشهير المتداول المسمى بـ« الترغيب والترهيب»، والذي أجاد في ترتيبه وتصنيفه، وأحسن جمعه وتأليفه، فهو فرد في فنه، منقطع القرين في حُسنه. تنبهتُ لأكثرها قديمًا حال كتابتي للكتاب عجلاً مُرتجلاً، ولبعضها حال قراءته سرداً عليَّ ومقابلتي فيه على عِدَّة نُسخ، ولي به سند متصل إلى مصنفه أسوقه بعد فراغي من هذا الإملاء، وودتُ لو وقفت على نسخة الأصل حتى أمشي على بصيرة (أو أن أحداً وضع عليه شيئًا، فأعتفي من تكلف ما قد كُفي).

ولم أدر أولًا أن أكثر نُسخ زماننا أو كلَّها متفقة على الخطأ، والتَّصحيف العجيب، وقد كنتُ كتبتُ ذلك من حفظي على الصَّواب، فلما رأيت اتفاق النُّسخ حتى المعتمدة القراءة المتداولة بدمشق، المقروءة على المعتبرين على عكس ما كتبته أعدت كثيراً منه إلى حاله، ووضعتُ هذه الأحرف النَّزْرة للطالب الرَّاغب الأريب.

وجلُّ موضوعها التنبيه على ما وقع في الكتاب، ولعلَّ بعضه من الكُتَّاب دون استدراك ما أغفل من التراجم والأحاديث، واستيعاب العزو في كل حديث، بل تمييز المنسوب إلى النسائي أحد الأئمة فيما يتعلق في الذكر ونحوه، وغالبه في عمل اليوم والليلة له. الذي هو من جملة السُّنن الكبرى، (لكن

(١)منية الألمعي (ص-ـ: ٤٤).

أفرده تصنيفـًا مستقلًا) (ولا يعرفه إلا من مارس كتاب الأطراف)، ويتكرر في هذا الكتاب كثيرًا ثم يسَّر الله بمَيْز هذا الأخير، (واستيعاب متفرقه رمزًا في سؤال الجنة) أواخر هذا الإملاء (وعهدة ما أعزوه غالبـًا إلى النسائي على صاحب الأطراف).

وأما تنقيح كل ألفاظ الكتاب على التَّحرير والتَّهذيب، فيعسر جدًّا لكثرته وتكرره ويتلف الكتاب بذلك، وقلَّ ما يسلم منه حينئذ، وليس المقصود ذاك إذ غالب هذه المصنفات، إنما هو بالمعنى، وفي الإشارة غنية عن العبارة للَّبيب، وتتبعه كله لفظةً لفظةً ممتنع أو متعذر؛ لعدم الفراغ، وقلة الآلة خصوصـًا ما أغفله رحمه الله من الأصول التي شرط في أوله استيعابها، والتنبيه عليه مع كثرة تكرره» [1].

(١) ـ ينظر: مقدمة عجالة الإملاء المتيسرة لإبراهيم الناجي (١/ ١٣١-١٣٣).

المبحث الثاني

التَّعريف بالإمام الزَّيلعي وكتابه «نصب الراية»،

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التَّعريف بالإمام الزَّيلعي - رحمه الله -.

المطلب الثاني: التَّعريف بكتاب «نصب الرَّاية».

المطلب الأول: التَّعريف بالإمام الزَّيلعي - رحمه الله -.

اسمه ونسبه ولقبه: هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد بن أيوب بن موسى الزَّيلعي [(١)]

أما عن لقبه الذي ذكره غالب من ترجم له مقرونًا باسمه هو جمال الدِّين، أما نسبته التي اشتهر وعرف بها فهي الزَّيلعي، وهي نسبة إلى زيلع وهي قرية على ساحل البحر من ناحية الحبشة، وأهلها جيل من السودان وهم مسلمون ويعرفون بالزَّيلع، وتقع زيلع اليوم في جمهورية الصُّومال بين جيبوتي في الغرب وبربارة في الشَّرق، وكانت زيلع ميناء مهمة، ومنفذا بحريا للتِّجارة[(٢)].

مولده:

تاريخ ولادة هذا الإمام فلم أقف عليه مُصرحًا به في شيء من كتب التَّراجم وقد بيض له ابن فهد في لحظ الألحاظ، ومع ذلك يمكن استنباط تاريخ ولادته مما ذكره ابن طولون في الغرف العلية عن ابن حجر أنَّ الزيلعي توفي وهو في نحو الأربعين من العمر وبالتالي تكون ولادته في العقد الثاني من القرن الثامن أي في حدود سنة (٧٢٢هـ)، ويُؤيد هذا التَّقدير ما ذكره السُّيوطي في «ذيل تذكرة الحفاظ» في آخر ترجمة الزَّيلعي حيث قال: « ومحله في الطبقة الآتية إلا أنه تقدمت وفاته فقدمته » والمراد تقدمت وفاته عن أقرانه وأهل طبقته فالإمام العراقي الذي كان قرينه وصاحبه في الاشتغال بالتخريج كانت وفاته سنة (٨٠٦هـ) .

---

(١) - ينظر في ترجمته المصادر الآتية: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١١/ ١٠)، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص٨٨)، الدرر الكامنة (٣/ ٩٥-٩٦)، وحسن المحاضرة للسيوطي (١/ ٣٩٥)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (٢/ ٢٠٢٢).

(٢) - ينظر: القاموس الإسلامي، لأحمد عطية (٣/ ١٦٠).

نشأته وطلبه العلم ورحلاته العلمية: لم نقف في المصادر على ما يعطينا تصورًا كاملاً لنشأته العلمية، وطلبه للعلم، إلا أننا نتلمس ذلك من قراءة ما بين السُّطور في تاريخ حياته، وكنوز مؤلفاته ومن خلال الشيوخ الذين تلقى عنهم والمكانة العلمية التي ارتقاها نستطيع أن ندرك صحة بدايته، وقوة نشأته. ومن ذلك ما يلي:

- شدة حرص الإمام الزيلعي على طلب العلم والمثابرة فيه، واستمراره على ذلك وجده في دوام المطالعة، والنَّظر، والاشتغال، والاعتناء بالطلب.

يقول عنه تقي الدِّين ابن فهد المكي: «ولد في... وتفقه وبرع وأدام النَّظر والاشتغال وطلب الحديث واعتنى به فانتقى وخرج وألف وجمع وسمع على جماعة من أصحاب النجيب الحراني ومن بعدهم.....، وله المؤلفات الحسنة منها تخريج أحاديث الكشاف للزمخشري وتخريج أحاديث الهداية في مذهبه»(١)

ويقول ابن حجر: «وأقبل على مطالعة كُتب الحديث من أوقاف المدارس القديمة فقل ما فاته من الكتب المطولة والأثبات المشهورة»

ويقول السيوطي: «اشتغل كثيرًا وسمع من أصحاب النَّجيب ولازم مطالعة كتب الحديث.....» ومن هذه النُّقول ندرك أن الزيلعي جمع بين السَّماع من كبار الشُّيوخ والأخذ عنهم وبين الاطلاع الشخصي والقراءة الذاتية، وكل ذلك بنهم ورغبة.

وتتلمذ الزيلعي على كبار علماء عصره من أمثال: علاء الدِّين ابن التركماني، والفخر الزيلعي، وابن عدلان الشافعي، والمزي، والذهبي، وابن جماعة.

- من خلال التأمل في شيوخ الزيلعي نلحظ تفنن الزيلعي في علوم الشريعة فقد أخذ العلم عن عدد من العلماء البارزين من ذوي التخصصات المختلفة، والفنون المتنوعة، وهذا كان له الأثر الواضح على آثار الزيلعي فالمطلع على مصنفاته يلحظ الدقة في عرض المادة العلمية ومعالجتها حديثيًا وفقهيًا.

(١) - ينظر: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص٨٨)

- فيما يتعلق بالرحلات العلمية، لا يُستبعد أن تكون للإمام الزيلعي رحلات علمية إلى بعض الأقطار الإسلامية، ومن خلال تراجم بعض شيوخه وعلى رأسهم المزي وهو من دمشق، وكذلك الحافظ الذهبي وهو من علماء الشام

شيوخه:

تلقى الزيلعي العلم على عدد من الشيوخ، وقد ورد ذكر بعضهم ضمن ترجمة الزَّيلعي في عدد من المصادر، وفي لحظ الألحاظ ذكر أكبر عدد من شيوخ الزَّيلعي، وأحسب أنَّ الزَّيلعي له شيوخ أكثر من هؤلاء لكنهم في الجملة يعتبرون قليلين، ولعل ذلك؛ لأن الزيلعي تقدمت وفاته، إذ أنه ثبت أنه سمع من شيخه ابن جماعه في سنة (٧٥٤هـ) أي قبل وفاته بثماني سنوات فقط، وله سماع لجامع الترمذي بقراءته هو سنة نيف وخمسين وسبعمائة، وهكذا كان الزيلعي من شدة حرصه على العلم وتواضعه يتلقى من شيوخه حتى بعد أن نال حظًا من العلم أهله لتصنيف كتبه المفيدة، ومع قلة شيوخ الزيلعي إلا أن معظمهم من كبار العلم وخاصة في الحديث إذ تلقى عن كبار حفاظ عصره كالمزي والذهبي وابن جماعة، وكذلك الشَّأن في الفقه إذ أخذ عن الفخر الزيلعي، وابن التركماني من الحنفية كما أخذ عن ابن عدلان وابن قيس الأنصاري من الشافعية، وأما اللغة فشيخه ابن عقيل من أنحى أهل عصره.

١- شمس الدِّين العرضي: هو الإمام شمس الدِّين، أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن صالح العرضي الدِّمشقي، والعُرضي نسبة إلى عُرض من نواحي دمشق، وقد سمع الزَّيلعي عليه جامع التِّرمذي، وكان هو قارئ المجلس كما صرح بذلك ابن حجر في «المجمع المؤسس» وكانت وفاته سنة ٧٤٠هـ.

٢- أبو الحجاج المزي: هو الإمام جمال الِّدين، أبو الحجاج يوسف بن الزَّكي عبد الرَّحمن بن يوسف المزي القضاعي الشَّافعي، ولد بحلب سنة (٦٥٤هـ)، ونشأ بالمزة، حفظ القرآن وقرأ الفقه على المذهب الشَّافعي، وحصل طرفًا من العربية وبرع في التَّصريف واللغة، ثم شرع بعد ذلك في طلب الحديث بنفسه وله عشرون سنة، ورحل في طلب العلم إلى حماة والحرمين وبعلبك، وبرع في فنون

الحديث وأقر له الحفاظ من مشايخه بالتقدم، وحدث نحو خمسين سنة، وسمع كثيرًا من كتب الحديث مثل الكتب السِّتة والمسند ومعجم الطبراني والحلية، قال عنه الذَّهبي: «أما معرفة الرِّجال فهو حامل لوائها، والقائم بأعبائها، لم تر العيون مثله». توفي يوم السبت الثاني عشر من صفر سنة (٧٤٢هـ)، ودفن بمقابر الصُّوفية بالقاهرة، وقد صرَّح الزَّيلعي بتتلمذه عليه بقوله: «شيخنا المزي في مواضع كثيرة من نصب الرَّاية، وتخريج أحاديث الكشاف [١].

٣- شمس الدِّين الذَّهبي[٢]: هو الإمام شمس الدِّين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الدِّمشقي الذهبي، قال عنه تلميذه السُّبكي في الطبقات: «إمام الوجود حفظًا، وذهب العصر معنى ولفظًا وشيخ الجرح والتَّعديل، ورجل الرِّجال في كل سبيل»[٣].

٤- ابن قيس الأنصاري: هو الإمام شهاب الدين، أبو العباس أحمد بن محمد بن قيس الأنصاري الشَّافعي، المعروف بابن الأنصاري وابن الظهير فقيه الدِّيار المصرية وعالمها. توفي بالطاعون سنة (٧٤٩هـ).

٥- ابن عدلان: هو الإمام شمس الدِّين محمد بن أحمد بن عُثمان بن إبراهيم الكناني، المصري، الشَّافعي المولود سنة (٦٦٣هـ)، وكان إمامًا يضرب به المثل في الفقه، عارفًا بالأصلين، والنَّحو والقراءات، ذكيًا فصيحًا، دينًا وسمع وحدث وأفتى وناظر ودرس بعدة أماكن ناب في الحكم عن شيخ الإسلام تقي الدِّين ابن دقيق العيد، وكان مدار الفُتيا عليه بالقاهرة، وعلى الشَّيخ شهاب الدين الأنصاري، وتوفي سنة (٨٤٩هـ).

---

(١) - ينظر: نصب الرَّاية [١/ ٥٩، ١٨١، ٢٤٧، ٣٢٥، ٢/ ٤١، ٣/ ١٦٢، ٢٠٤، ٣٥٧، ٤/ ١٣٨، ٢٧٥/ ٣٣٠].

(٢) - كان الزَّيلعي يحتفي بالذَّهبي كقوله: «وتعقبه شيخنا العلامة الذَّهبي» وقد نقل عنه في كتابه أكثر من مئة موضع. ينظر: نصب الراية (١/ ٢٤).

(٣) - ينظر: طبقات الشَّافعية (٩/ ١٠١)

٦- تقي الدِّين اللخمي: وهو تقي الدِّين أحمد بن عبد الرَّزاق بن عبد العزيز بن موسى اللخمي الإسكندري وتوفي سنة (٧٤٩هـ).

٧- الشِّهاب التجيبي: شهاب الدِّين أحمد بن محمد بن فتوح التجيبي الإسكندري مسند الإسكندرية توفي بها سنة (٧٤٩هـ).

٨- جمال الدِّين ابن هبة الله: وهو جمال الدِّين عبد الله بن أحمد بن هبة الله الإسكندري، وتوفي بالإسكندرية (٧٤٩هـ).

٩- جلال الدِّين الجريري: هو جلال الدِّين أبو الفتوح علي بن عبد الوهاب بن حسن بن إسماعيل بن مظفر بن الفرات الجريري، توفي بالإسكندرية سنة (٧٤٩هـ).

١٠- علاء الدِّين ابن التركماني: هو الإمام علاء الدِّين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان المارديني، الشَّهير بابن التركماني، الفقيه الحنفي، ولد سنة (٦٨٣هـ) قال السُّيوطي: انتهت إليه رئاسة الحنفية بالدِّيار المصرية.

له تصانيف كثيرة منها: بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب، والضُّعفاء والمتركون من أصحاب الحديث، والجوهر النَّقي في الرد على البيهقي، والكفاية في معرفة أحاديث الهداية.

وتوفي ابن التركماني في القاهرة سنة (٧٥٠هـ) وعليه الأكثر، وقيل: سنة (٧٣١هـ).

١١- العز بن جماعة: هو الإمام عز الدين، أبو عمر عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الشافعي. ولد سنة (٦٩٤هـ)، وولي القضاء بالدِّيار المصرية أكثر من مرة. له تصانيف كثيرة وتوفي في جمادى الآخرة سنة (٧٦٧هـ)

تلاميذه:

لم يذكر أحد من ترجموا للزَّيلعي أسماء أحد من تلاميذه بل إن بعضهم لم يشر إلى أنه كان له تلاميذ، وذلك لأسباب:

(١) – تقدم وفاته وقد مرَّ أنه إلى قبل وفاته بثماني سنوات كان يسمع من شيوخه فربما لم يتفرغ للتَّدريس، ولم يتصدر للتَّحديث.

(٢) – طبيعة الزَّيلعي التي ذكرت في ترجمته وهي حبه للمطالعة وعكوفه عليها في مكتبات المدارس والأوقاف فقد كان هذا شغله الأكبر كما قال بعض مترجميه أنه «لازم مطالعة كتب الحديث»، و«أدام النَّظر والاشتغال».

(٣) – تفرغه لإنجاز كتابيه العظيمين في تخريج أحاديث الهداية والكشاف.

مؤلفاته:

تفوق الزَّيلعي في علوم عدة إلا أنه اشتهر وتعمق في علم الحديث أكثر من غيره من العلوم فمن مؤلفاته في الحديث وعلومه:

(أ) نصب الرَّاية لأحاديث الهداية.

(ب) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف.

(ج) مختصر معاني الآثار للطحاوي:

هذا الكتاب لم يذكره المتقدمون ممن ترجموا للزَّيلعي، وذكره سزكين في تاريخ التُّراث العربي ضمن مختصرات معاني الآثار، وذكر أنه ضمن مخطوطات مكتبة كوبريلي في تركيا.

وذكره أيضًا محمد يوسف البنوري في مقدمة نصب الرَّاية فقال: وأفادني الأستاذ الكوثري أن من مؤلفات الإمام الزيلعي (مختصر معاني الآثار) للطحاوي وهو من محفوظات مكتبة رواق الأتراك بالأزهر والكوبريلي بالأستانة وقد نص النعماني على أن الكوثري ذكر ذلك في كتابه «الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي» طلبه للعلم وثناء العلماء عليه:

قال تقي الدين بن فهد المكي: تفقه وبرع وأدام النظر والاشتغال وطلب الحديث، واعتنى به

فانتقى وخرج وألف وجمع.

وقال تقي الدِّين أبو بكر التميمي في الطبقات السنية: اشتغل ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية وأحاديث الكشاف، فاستوعب ذلك استيعابًا بالغًا.

وقال ابن حجر في «الدُّرر الكامنة»: «ذكر لي شـيخنا العراقي أنه كان يرافقه في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كانا قد أعتنيا بتخريجها فالعراقي لتخريج أحاديث الاحياء والأحاديث التي يشير إليها الترمذي في الأبواب والزيلعي لتخريج أحاديث الهداية وتخريج أحاديث الكشاف فكان كل واحد منهما يعين الآخر » (١).

وقال ابن تغري بردي: «وتوفّى الشـيخ الإمام البارع المحدّث العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن محمد الزّيلعي الحنفيّ في الحادي والعشرين من المحرّم.

وكان- رحمه الله - فاضـلًا بارعًا في الفقه والأصـول والحديث والنحو والعربية وغير ذلك، وصـنّف وكتب وأفتى ودرّس وخرّج أحاديث الكشّـاف في جزء وأحاديث الهداية في الفقه على مذهب أبى حنيفة في أجزاء وأجاد، أظهر فيه على اطلاع كبير وباع واسع»(٢).

وقال الشـيخ محمد أنور الكشـميري - رحمه الله تعالى -: «كان الحافظ جمال الدين الزيلعي، من المشائخ الصوفية، الذين ارتاضت نفوسهم بالمجاهدات والخلوات، وتزكت قلوبهم عن الرذائل والشـهوات، كما كان من أكابر المحدثين الحفاظ، بحور العلم والحديث، وترى من آثار تزكية نفسه أنه لا يتعصب لمذهبه شيئًا، بل يمشي مع الخصوم، ويسايرهم بغاية الإنصاف»(٣).

وفاته: فقد كانت في المحرم سنة (٧٦٢هـ)، وحدد المقريزي وابن تغري بردي يوم وفاته بالحادي والعشرين من المحرم في القاهرة المحروسة (٤).

---

(١) - ينظر الدرر الكامنة (٣/ ٩٦ رقم ٢٢٥١).

(٢) - ينظر: النُّجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١١/ ١٠).

(٣) - ينظر: مقدمة نصب الراية ص٧.

(٤) - ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١١/ ١٠).

عناية العلماء بالكتاب وثناؤهم عليه ونقولهم عنه :

لخص الحافظ ابن حجر كتاب «نصب الراية»، وسماه الدِّراية – في تلخيص نصب الرَّاية[١] هذا وللشيخ المحدِّث قاسم بن قُطْلوبغا الحنفي، ذيل على هذا التَّخريج، سماه: منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية – للزَّيلعي [٢]، فالكتاب يعتبر من أفضل كتب التَّخريج سواء من حيث الاستيعاب أو من حيث تأصيل منهجية التَّخريج وقواعدها كما سيأتي في التَّطبيق على القواعد، فالكتاب مع أنه في الفقه الحنفي إلا أنه تبوأ مكانة رفيعة بين أصحاب المذاهب الأربعة، والعلة في ذلك ما تحلى به صاحبه من تحقيق وتدقيق وتحرير وإنصاف[٣]، قال ابن حجر: «جمع تخريج أحاديث الهداية، فاستوعب فيه ما ذكره صاحب الهداية من الأحاديث، والآثار في الأصل، وما أشار إليه إشارة، ثم اعتمد في كل باب أن يذكر أدلة المخالفين ثم هو في ذلك كثير الإنصاف يحكي ما وجده من غير اعتراض، ولا تعقب غالبًا فكثر إقبال الطوائف عليه، ولازم مُطالعة كُتب الحديث إلى أن خرج «الهداية»، وأحاديث «الكشاف» واستوعب ذلك استيعابًا بالغًا[٤]. ويمتاز الكتاب بتخريجه لأحاديث كثيرة من كتب هي مفقودة ونقله لفوائد كثيرة عنها كمسند ابن أبي شيبة وغيره من الكتب المفقودة، وكذلك نقله لأقوال العلماء في الرُّواة جرحًا وتعديلًا.

وقال الكتاني في «الرِّسالة المستطرفة»: «وأحاديث الهداية في الفقه الحنفي للزَّيلعي وهو

---

(١) – طبع مرارًا ومن أفضل طبعاته ط دار أضواء السَّلف بتحقيق الدكتور / محمد الثاني بن عمر بن موسى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .

(٢) – طبع بتحقيق الشيخ الكوثري رحمه الله تعالى، دار الكليات الأزهرية.

(٣) – قد يفهم البعض عدم براءة الزيلعي من التعصب المذهبي وذلك من جراء قوله المتكرر أحاديث الخصوم ويريد منها الأحاديث التي يستدل بها أصحاب المذاهب الأخرى فيسميهم خصومًا فكيف يتفق هذا وذاك؟ والأظهر أن كلمة الخصم ليس معنها العدو بل معناها المجادل والمخالف في تلك المسألة، فالمراد بكلمة الخُصوم معناها اللغوي يعني أحاديث المخالفين القائلين بخلاف ما ذهب إليه الحنفية لا أحاديث الأعداء. ينظر: دراسة حديثية مقارنة لنصب الراية وفتح القدير ومنية الألمعي للشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى (ص: ١٥٥) بتصرف كبير.

(٤) – ينظر: «الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر (٣/ ٩٦).

المسمى: نصب الراية لأحاديث الهداية وهو تخريج نافع جدًّا به استمد من جاء بعده من شراح الهداية بل منه استمد كثيرا الحافظ ابن حجر في تخاريجه وهو شاهد على تبحره في فن الحديث وأسماء الرِّجال وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال»[١].

المطلب الثاني: التعريف بكتاب «نصب الراية»

اسم الكتاب: كتاب نصب الرَّاية أشهر وأكبر كتب الزَّيلعي، ولم يذكر أحد من المتقدمين ممن ترجموا للزيلعي اسم نصب الرَّاية واكتفوا بأنه خرج أحاديث الهداية، والزَّيلعي نفسه لم يذكر لكتابه اسمًا لأنه لم يجعل لكتابه مقدمة، ومع ذلك فقد ثبت هذا الاسم في أول نسخ الكتاب المخطوطة، وسماه عدد من المتأخرين[٢] «نصب الراية ».

تسمية الكتاب:

لم أظفر على كلام للزَّيلعي أنه هو الذي سمى الكتاب، وإنما الذي سماه العُلماء وهذه تسمى تسمية لقب.

نسبة الكتاب للإمام الزَّيلعي:

أطبقت كتب التراجم التي ترجمت للزيلعي على نسبة الكتاب له.

موضوع الكتاب: ألف الإمام المرغيناني متنا في فقه الحنفية سماه بداية المبتدي جمع فيه بين مختصر القدوري والجامع الصَّغير لمحمد بن الحسن الشَّيباني اقتصر فيه على ذكر الرَّاجح في المذهب مع عدم التعرض لاختلافات الفقهاء وأدلتهم، ثم قام بعد ذلك بشرح هذا المتن شرحًا مطولًا سماه كفاية المنتهي قال عنه: بينت فيه نبذا من الإطناب، وخشيت أن يهجر لأجله الكتاب؛ نظرًا لطوله كما قال اللكنوي[٣] واختصره المرغيناني في شرح آخر سماه الهداية، وقال عن ذلك في مقدمته: وقد جرى على الوعد في مبدأ

---

(١) – ينظر: «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» للكتاني (ص: ١٨٨).

(٢) منهم: العظيم آبادي في «عون المعبود شرح سنن أبي داود»، والكشميري في «فيض الباري بشرح صحيح البخاري»، والمباركفوري في كتابه «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي».

(٣) ينظر: «دراسة مقارنة بين نصب الراية ومنية الألمعي وفتح القدير» للشيخ محمد عوامة (ص: ١٤٠).

بداية المبتدي أن أشرحها شرحًا وأرسمه بكفاية المنتهي..... فصرفت العنان إلى شرح آخر موسوم بالهداية أجمع فيه بين عيون الرِّواية ومُتون الدِّراية حتى إن من سمت همته على مزيد الوقوف يرغب في الأطول والأكبر، ومن أعجله الوقت عنه يقتصر على الأقصر والأصغر[١].

ومؤلف الهداية هو الشَّيخ الإمام بُرهان الدِّين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني من كبار فقهاء الأحناف، وكان فقيهًا محدِّثًا مفسرًا، وقد أقرَّ له عُلماء عصره بالفضل والتقدم، وقد صنَّف كتبًا كثيرة، وكلها جيدة مقبولة لا سيما الهداية فإنه لم يزل مرجعًا للفضلاء، ومنظرًا للفقهاء، وقد توفي سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة. وفي الهداية لم يكن المرغيناني يخرج الأحاديث التي يستدل بها، كما لم يكن يبين درجة صحتها، ونظرا لإقبال العلماء على الهداية، وشدة الحاجة إلى معرفة الصَّحيح من الضَّعيف من الأحاديث المذكورة في الكتاب، قام الإمام الزَّيلعي بتخريج الأحاديث والآثار الواردة في الهداية بكتابه نصب الراية، التزم فيه أن يخرج كل حديث أو أثر يخرجه المرغيناني في كتابه الهداية. وقد اتبع الزَّيلعي في ترتيب الأحاديث طريقة صاحب الأصل، فالوصول إلى الحديث في كتابه يتطلب معرفة سابقة بطريقة ترتيب صاحب الهداية لأبواب الفقه، وهو يخرج الأحاديث والآثار بتوسع واستيعاب لغالب الطُّرق والشَّواهد، وينقل ما وجده من كلام أهل العلم على الأحاديث أو الآثار من تصحيح أو تضعيف أو ينقل أقوال أئمة النَّقد في الرَّاوي.

وقد اهتم الإمام الزَّيلعي -رحمه الله تعالى- بعزو الكلام إلى قائله حيث لا ينقل نقلا إلا بين مصدره، ولا يعجبه أن ينقل الكلام دون العزو إلى قائله فقال منتقدًا ابن عبد الهادي: «وأخذ صاحب التَّنقيح هذا الكلام برمته أي كلام ابن دقيق العيد في «الإلمام» فنقله في كتابه متعقبًا على ابن الجوزي من غير أن يعزوه لقائله والله أعلم»[٢].

(١) ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢/ ٢٠٢٢).

(٢) - ينظر: «نصب الراية» (١/ ١٣٦).

المبحث الثالث

منهجية التخريج عند الزَّيلعي من خلال كتابه نصب الراية

المطلب الأول: منهجية الزَّيلعي في صياغة التَّخريج:

وصياغة التَّخريج تُعرف: أنها تهيئة معلومات التَّخريج والتَّعبير عنها بصورة مستقيمة مطابقة لواقع المصادر، ومُراعية للقواعد الحديثية وواضحة للقارئ، وتشمل التَّهيئة: الكتابة، والترتيب، وإنشاء العبارات، وتحويل الكلام من لفظ إلى لفظ آخر(١).

ويضاف إلى التَّعريف السَّابق بأن صياغة التَّخريج هي المنهجية التي يتغياها الباحث ضمن القواعد المقررة في ترتيب المصادر وكيفية سوقها والمقارنة بين ألفاظها ومتونها.

وقبل البدء بذكر منهجية الزَّيلعي في التخريج نُبين الكيفية التي روي بها الحديث فإذا روي الحديث بأكثر من وجه فإنَّ الإمام الزَّيلعي يبدأ في تخريجه ببيان الوجوه التي روى بها الحديث، فيقول مثلًا بعد إيراده للحديث: روي مرفوعًا وموقوفًا، أو مسندًا(٢) ومرسلًا، أو يقول في الباب أحاديث مسنده ومرسله ومن الأمثلة الموضحة لذلك:

- قال الزَّيلعي في تخريج حديث النَّهي عن بيع الصُّوف على ظهر الغنم: روى موقوفًا ومرفوعًا مسندًا ومُرسلًا(٣) ثم بدأ بتخريج المرفوع المسند، ثم المرسل وهكذا.
- قال في حديث إعادة الوضوء من القهقهة قال الزَّيلعي: «فيه أحاديث مسنده ومرسلة(٤) ثم خرَّج المسندة قبل المرسلة».

---

(١) - ينظر: تسهيل صياغة التَّخريج للدكتور عبد الله الفالح (ص: ٨).

(٢) - في إطلاقات العلماء للفظ المسند في مُقابلة المرسل، فإنما يعنون الموصول وهذا هو المأخوذ من صنيعهم.

(٣) - ينظر: نصب الرَّاية (٤/ ١١).

(٤) - ينظر: نصب الرَّاية (١/ ٤٧).

طريقته[1] في التَّخريج:

وقد أظهر الزَّيلعي الفرقة بين وظيفة المحدِّث وبين الفقيه فقال: «واعلم أنَّ كثيرًا من أهل العلم المتقدمين والمتأخرين عزوا هذا الحديث في كتبهم إلى مُسلم، وهو وهم، وممن فعل ذلك البيهقي في سننه وإنما رواه مُسلم بلفظ: إذا دبغ الإهاب فقد طهر، واعتذر عنه الشَّيخ تقي الدِّين في «الإمام »فقال: والبيهقي وقع له مثل في كتابه كثيرًا، ويريد به أصل الحديث لا كل لفظة منه، قال: وذلك عندنا معيب جدا إذا قصد الاحتجاج بلفظة معينة، لأنَّ فيه إيهام أن اللفظ المذكور أخرجه مسلم، مع أنَّ المحدِّثين أعذر في هذا من الفقهاء؛ لأنَّ مقصود المحدِّثين الإسناد ومعرفة المخرج، وعلى هذا الأسلوب ألفوا كُتب الأطراف، فأما الفقيه الذي يختلف نظره باختلاف اللفظ فلا ينبغي له أن يحتج بأحد المخرجين، إلا إذا كانت اللفظة فيه»[2].

وقال أيضًا: «وظيفة المحدِّث أن يبحث عن أصل الحديث، فينظر من خرجه ولا يضره تغير بعض ألفاظه، ولا الزِّيادة فيه أو النَّقص، وأما الفقيه فلا يليق به ذلك، لأنه يقصد أن يستدل على حكم مسألة، ولا يتم له هذا إلا بمطابقة الحديث لمقصوده، والله أعلم»[3].

فهي طريقة التَّخريج بالعزو. حيث يذكر الحديث المطلوب تخريجه وسوق الأحكام عليه، ثم

---

(١) – توجد طريقتان في عرض التَّخريج أولاهما: طريقة التَّخريج بالرِّواية، وهي أن يسوق المؤلف سنده بالحديث عن شيوخه فمن فوقهم إلى الصَّحابي الذي يرفع الحديث إلى الرَّسول صلى الله عليه وسلم، وهذه هي طريقة تخريج أصحاب مصادر السُّنة الأصلية كالصَّحيحين والسُّنن الأربعة والمسانيد والمعاجم وغير ذلك وفي ذلك قول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك، وهو أنا نعمد إلى جملة ما أُسنِد من الأحاديث عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام...، ثم قال عما تركه من الأحاديث: فأما ما كان منها عن قوم من أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل لتخريج حديثهم... فسمى الإمام مسلم ما رواه في صحيحه بإسناده، تخريجًا. ينظر: مقدمة مسلم في صحيحه ()

والطَّريقة الثانية: وهي طريقة التَّخريج بالعزو.

(٢) – ينظر: نصب الرَّاية (١/ ١١٦).

(٣) – ينظر: نصب الرَّاية (١/ ٢٠٠).

يعزوه إلى مصدر أو أكثر من مصادره الأصلية، دون سوق أسانيد منه إلى مؤلفيها.

وهذه الطَّريقة هي التي جرى عليها الزَّيلعي، كما أسلفت، ومن المعروف تنوع التَّخريج بها إلى مُوسع، ومتوسط، ومختصر، بحسب القصد من التَّخريج وتوفر المصادر.

عناصر التَّخريج بالعزو، وترتيب ذِكْرها، والصَّنعة الحديثية[١] في ذلك، وتقعيداتها:

وبالمراجعة تبين لي أن تخريج الزَّيلعي للحديث بالعزو، يتضمن في مجموعه، عدة عناصر، وهي: ذِكر مصدر الحديث، وصحابيه، أو تابعيه إن كان مرسلًا، ولفظ المتن المطلوب أو بعضه، أو الإشارة إليه بعبارة اصطلاحية مثل: بلفظه أو بنحو، أو بمعناه، أو مختصرًا، وذِكْر ما يحتاجه المقام من الصِّناعة الحديثية التي تُوضح درجة الحديث، وما يكون له من مُتابعة[٢] أو شاهد[٣]، ووصل المعلق وحال بعض الرُّواة، وحال الإسناد اتصالًا أو انقطاعًا.

وبيان ما يكون من علة ظاهرة أو خفية، وتقرير ثبوتها أو نفيها، كما سيأتي توضيح هذه العناصر

---

(١) – المقصود بالصِّناعة الحديثية، بيان وتقعيد ما يتعلق بسند الحديث ومتنه، من التَّعريف برجال الأسانيد، وبيان مراتبهم النَّقدية، واتصال الإسناد أو انقطاعه، وما يقع في السَّند والمتن من علة ظاهرة أو خفية، وقرائنها، ولطائف الإسناد والمصطلحات والقواعد الحديثية وتطبيقاتها.

(٢)المتابعة في اللغة: والمتابعة: التباع. وتابعه على الأمر: أسعده عليه أي وافقه عليه.

فهي تعني: الموافقة والمشاركة، والمعاضدة، والمواطأة، والشَّد. وتنقسم إلى مرتبتين هما: المتابعة التَّامة، والمتابعة القاصرة. تعريف المتابعة التامة: هو أن يُشارك الرَّاوي راويًا أخر في الرِّواية عن شيخ إلى منتهاه دون الصَّحابي في الإسناد والمتن معًا، ولا يضر الاختلاف اليسير في المتن، وهي حاصلة للرَّاوي نفسه.

تعريف المتابعة القاصرة: هو أن يُشارك الرَّاوي راويًا أخر في الرِّواية عن شيخ الشَّيخ أو من فوقه إلى الصَّحابي، وكلما ارتفع الإسناد درجة زاد قصور المتابعة، فيقال: مُتابعة قاصرة بدرجة أو بدرجتين، وهي حاصلة لشيخ الرَّاوي فمن فوقه، قال الحافظ ابن حجر: «المتابعة على مراتب: لأنها إن حصلت للرَّاوي نفسه؛ فهي التَّامة، وإن حصلت لشيخه فمن فوقه؛ فهي القاصرة، ويُستفاد منها التَّقوية». ينظر: « نُزهة النَّظر» لابن حجر (ص: ٧٤).

(٣) الشَّاهد: ويراد به في الغالب رواية صحابي آخر للحديث نفسه شريطة عدم وجود مدار مشترك بينهما، فهو يرجع إلى معنى المتابعة إذ الصَّحابي قد تابع الصَّحابي الآخر لكن جرى الاصطلاح على اعتبار رواية الصَّحابي حديثًا مُستقلًا، وربما سمى بعض العُلماء الشَّاهد مُتابعًا كما يُسمى بعضهم المتابع شاهدًا، فإنه يشهد للمتابع أيضًا.

ببعض الأمثلة [١] مع ما يُبديه الزَّيلعي من آراء وتعقبات، لكن يجب مُلاحظة أن تلك العناصر لا تجتمع في كل حديث، وكذلك لم يلتزم الزَّيلعي بذكر كل ما يوجد منها في الحديث، وإنما يذكر ما يراه ضروريًا في موضعه.

أما من حيث ترتيب الزيلعي لعناصر التَّخريج وصناعته المصطلح عليها، وتقعيد ذلك، فأهمه ما يلي:

١-التخريج الإجمالي للحديث[٢]، ثم إتباعه بالتفصيلي [٣].

٢-تقديم تخريج المتابعة ثم الشَّاهد، في كثير من الحالات [٤].

٣-تقديم المتابعة الأتم فالأقل، ومقتضى ذلك ترتيب ذكر المصادر بحسب اشتمالها على المتابعة الأتم، ثم الأقل، وهذا كثيرا ما يقتضي تأخير المصدر الأقوى درجة كالصَّحيحين أو أحدهما، وكذا تأخير المتقدم تاريخًا أو الأشهر، ويدل على كون هذه الترتيبات اصطلاحية، ومنهجية في التَّخريج متأصلة في تضاعيف عمل الزَّيلعي- رحمه الله تعالى-.

٤-إذا رُوى الحديث في مصدر متقدم، ثم روى في مصدر متأخر تاريخًا، عن صاحب المصدر المتقدم مباشرة، أو من طريقه، فيخرج الحديث أولاً بالعزو إلى المصدر المتقدم إن وُجد، ثم يَعزُو إلى المصدر المتأخر عنه، مع بيان أن المتأخر رواه عن صاحب المصدر المتقدم إن كان شيخه مباشرة،

---

(١) وينظر إجمالاً نصب الرَّاية ١/ ١٣٨، ١٧٥.

(٢) ينظر: نصب الراية ١/ ١٠، ١٨، ٢٣، ٨٨، ٩٣، ٩٥، ١٠١، ١٢٨، ١٥٠، ١٩١، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠١، ٢٢١، ٢/ ١٣٣.

(٣) ينظر: نصب الراية ١/ ٩، ٧٩، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٢، ١٥٤، ١٦٢، ١٩٣، ٢٠٧، ٢٢٠، ٢٢٨، ٢٥٢، ٢٧٦، ٢٩٠، ٣٠١، ٣٠٨، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٧، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩٢، ٢/ ٣٣، ٨٦، ٩٥، ٩٨، ١٤١، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ٢٠٠، ٢١٠، ٢٢٥، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٦٠، ٢٧٥، ٣٠٣، ٣٥٦، ٣٨٠، ٣٩٨، ٤١٢، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٨٦، ٤٩١، ٣/ ٢٤، ٢٦، ٣٨، ٦٥، ٨٨، ٩٨، ١٢٤، ١٤٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٧١، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٦٣، ٢٧٧، ٢٩٠، ٣٨٣، ٤٦٨، ٤/ ١، ٥، ١٥، ٣٣، ٤٥، ٤٦، ٥٧، ٩٥، ١٣٢، ١٨٤، ١٨٥، ٢٠٨، ٢٣٢، ٢٥٣، ٣١٦، ٣٥٠، ٣٨٩.

(٤) ينظر نصب الراية: ١/ ٢٤، ١٢٦، ٤٣٤، ٣٣٨، ٣١٠، ٣/ ٣٧٧، ٤/ ٤٣، ١١٦، ٤١٠، ٤١١.

أو من طريقه إن لم يكن شيخه في الحديث المخرَّج [١].

٥-يجمع طرق الحديث المتعددة في مصدر أو أكثر على الرَّاوي المدار الذي تجتمع الطُّرق على رواية الحديث عنه، ولو كان الصَّحابي [٢].

٦-قد يحيل بمتن الحديث الذي في بعض المصادر على متن حديث قبله كما يشير إلى الزيادة التي تكون في متن أحد المصادر[٣]، أو الاختصار عن المتن المطلوب[٤].

٧-قد يُحِّدد موضع الحديث في المصدر المخرج فيه، كصحيح ابن حبان، النوع الثاني من القسم الأول[٥]، وصحيح البخاري في الأيمان والنذور[٦] بل في بعض الأحيان يذكر المواضع بتمامها[٧]، وهذا التحديد وإن لم يكن كثيرًا، إلا أنه يُعد تأصيلاً لما تقضي به ضوابط البحوث العلمية المعاصرة من إلزام الباحث بتحديد مواضيع النصوص التي أخذها من المصادر المذكورة فيها

---

(١) ينظر نصب الراية (١/ ١٢)

(٢) ينظر نصب الراية ١/ ١٢٣، ٢٠٣، ٤٣١، ٢/ ٣١، ٣٢٢، ٤/ ٢، ١٥٥، ٢٠٢، ٢٦٢.

(٣) ينظر نصب الراية ١/ ٢٥٩، ٢٦٦، ٣٧٨، ٣٨٧، ٢/ ١٥٠، ٢٥٠، ٣٨٤، ٣/ ٢٠٧، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٦٢، ٤/ ٥٦، ١٦٣، ٣٢٩.

(٤) ينظر نصب الراية ١/ ١١، ٧٩، ١٣٥، ١٣٩، ٢٦٨، ٢٨٣، ٢/ ١٥٦، ١٥٧، ٢٠٤.

(٥) ينظر: نصب الراية ١/ ٥، ٤٣، ٥٥، ٨٩، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٤، ١١٦، ١١٧، ١٢٠، ١٣٧، ١٤٨، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٧، ٢٠٧، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢/ ١٣٨، ١٤٢، ١٤٨، ٣/ ٥١، ٥٧، ٦١، ٧٣، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٩٥، ٩٦، ١٠٩، ٤/ ٢٠، ٣٠، ٣٢، ٥٢، ٥٩، ٧٣، ٩٢، ١٠٩، ١١٢، ١١٧، ١١٨، ١٢٤، ١٤٣، ١٥١، ١٧٣، ١٨٧، ١٩٤، ٢٠٠، ٢١٤، ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٦٤، ٢٧٢، ٢٨٩.

(٦) ينظر: نصب الراية ١/ ١١٧، ١٢٤، ٢١٩، ٢٧٦.

(٧) ففي تخريجه لحديث«الأعمال بالنيات». قلت: رواه الأئمة الستة في كتبهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات"، رواه البخاري في سبعة مواضع من كتابه: في أوله - وفي آخر الأيمان - وفي أول العتق - وفي أول الهجرة - وفي أول النكاح - وفي أواخر الأيمان - وفي أول الحيل. ينظر: نصب الراية ١/ ٣٠١.

تحديدًا دقيقًا بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم النص أو الحديث في الطبعة المعتمد عليها.

٨-إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، أو في مصدر اشترط الصحة كابن خزيمة وابن حبان ونحوهما، فإنه في هذه الحالات يكتفي بالعزو عن بيان درجة الحديث، وأما في بقية المصادر فإنه يذكر ما يفيد درجة الحديث، من الصِّحة أو الحسن أو الضَّعف أو الضَّعف الشَّديد، أو غير ذلك في مواطن الحاجة في نظره.

سوق المتون ومقارنتها: عنى المحدِّثون بألفاظ الأحاديث كما اعتنوا بأسانيدها تحصيلًا لتبليغ السُّنة كما وردت عنه صلى الله عليه وسلم، وتعددت وجوه عنايتهم بألفاظ المتون عند الرِّواية والأداء والتَّخريج والتَّأليف ومع اتفاق جمهورهم على جواز الرِّواية بالمعنى إلا أنَّ جماعة منهم تشدد في الرِّواية وحرص على أداء الرِّواية بلفظها كما سمعها، حتى كان الإمام مالك - رحمه الله تعالى- يتحفظ من الباء والتاء والثاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بوَّب الخطيب في الكفاية[باب ذكر الرِّواية عمن لم يجز إبدال حرف بحرف، وإن كانت صورتهما واحدة] وأورد قول مالك السابق ذكره [١]

ونتيجة لاختلاف ألفاظ الرُّواة، وأثر هذا الاختلاف في صحة الحديث والاستنباط منه، اهتم أئمة السُّنة بالتَّمييز بين ألفاظ الرُّواة، وعزو كل لفظ إلى راويه، وممن اشتهر بهذا الإمام مُسلم بن الحجاج، والمتأمل في صنيعه يلحظ الدِّقة المتناهية في الألفاظ ونسبتها لقائليها وقد عبر عن هذا الإمام السَّخاوي بقوله: « وقد اشتدت عناية مُسلم[٢] ببيان ذلك حتى في الحرف من المتن وصفة الرَّاوي ونسبه»[٣].

وقال عبد الحق الإشبيلي مُبينًا ميزة كتابه على من سبقه بقوله: « فإنَّ أبا القاسم يعني

(١) ينظر: الكفاية للخطيب البغدادي (ص: ١٧٨).

(٢) نلحظ غالب من صنَّف في الأحكام يعتمدون على صحيح مسلم دون البُخاري لعنايته بتمييز ألفاظها وسوقه لها تامة مُحررة، وقد نص الإشبيلي على هذا بقوله: « وعلى كتاب مُسلم في الصَّحيح عولت، ومنه أكثر ما نقلت». ينظر الأحكام الوسطى للإشبيلي (١/ ٧٠).

(٣) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (٣/ ١٨٣).

الزيدزي[١]- عمد إلى الحديث فأخرجه من كتب كثيرة وترجم عليه بأسماء عديدة، ولم يذكر إلا لفظًا واحدًا، ولم يبين لفظ من هو، ولا من انفرد به، وقل ما يجيء الحديث الواحد في كتب كثيرة، إلا باختلاف في لفظ أو معنى، أو زيادة أو نُقصان، ولم يُبين هو شيئًا من ذلك، إلا في النَّزر القليل، أو في الحديث من المئة، أو في أكثر، أو فيما كان من ذلك، وليس الاختلاف في اللفظ مما يقدح في الحديث إذا كان المعنى مُتفقًا، ولكن الأولى أن ينسب كل كلام إلى قائله، ويعزى كل لفظ إلى الناطق به، وأما ما كان في الحديث من الاختلاف معنى أو زيادة أو نقصان، فإنه يحتاج إلى تبيين ذلك وتمييزه، وتهذيبه وتحصيله، حتى يعرف صاحب الحكم الزَّائد والمعنى المختلف وإنما ترجم -رحمه الله- على الحديث الواحد بما ترجم عليه من الكُتب، لتعرف شُهرة الحديث وإخراج الناس له، وعمدت أنا إلى الحديث وأخرجته من كتاب واحد، ولفظ واحد، وكذلك ذكرت الزِّيادة من كتاب واحد، وبلفظ واحد ليعرف صاحب اللفظ ويتبين صاحب النَّص، وتقع نسبة الحديث إليه صحيحة»[٢].

يستعمل الإمام الزَّيلعي في التَّخريج بالعزو عدة ألفاظ وعبارات وبيانها كما يلي:

(١)- عند تخريج الأحاديث المسندة من مصادرها:

فإنه يستعمل غالبًا عبارة: (رواه فلان) [٣]، وأحيانًا عبارة (أخرجه فلان) [٤]، واستعمل عبارة (ذكره فلان) [٥] على سبيل النُّدرة.

(٢) - عند تخريج حديث غير مسند من مصدره:

---

(١) ينظر: الكفاية للخطيب البغدادي (ص: ١٧٨).

(٢) ينظر: الأحكام الوسطى للإشبيلي (١/ ٦٨-٦٩).

(٣) - نصب الراية: (١/ ٤٠، ٤١، ٤٤، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٦١، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٢/ ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ١٠، ١١، ١٢).

(٤) - نصب الراية: (١/ ١، ٢، ٣، ٥، ٨، ١٥، ١٦، ١٧، ٢١، ٢٢..... ٢/ ٢، ٣، ٦، ٧، ١٠، ١٣، ١٤، ١٨، ١٩،.....).

(٥) - نصب الراية: (١/ ٤٦، ٢٣٣، ٢/ ٣٤، ١٧٥، ٣٤٦، ٣/ ١٣١).

فإنه يستعمل غالبًا عبارة: «مُعلقًا» [١]، أو «تعليقًا»[٢] عند تنبيهه على اختلاف ألفاظ روايات الحديث: فإنه يستعمل عدو عبارات منها: «وفي لفظ آخر» [٣]، «وفي رواية كذا »[٤]، «ورواه فلان وزاد كذا»[٥].

- يعتني الزَّيلعي في غالب الأحيان بتحديد الألفاظ ونسبتها لأصحابها[٦]
- أن يُورد الحديث بإسناد أحد المصنفين إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم:

مثل ما أورده عن ابن ماجه في «سننه» حدثنا إسحاق بن منصور ثنا أبو داود ثنا شعبة عن عاصم عن أبي وائل بن المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم فبال قائمًا. [٧]

وأما حديث أبي سبرة، فرواه الطبراني في «معجمه» ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا شعيب بن سلمة الأنصاري ثنا يحيى بن يزيد بن عبد الله بن أنيس عن عبد الله بن سبرة عن جده أبي سبرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" لا صلاة إلا بوضوء، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه "[٨]

وأحيانًا يورد تخريج المصنفين عن المدار:

مثل ما أورده عن وحديث حذيفة هذا أخرجه البخاري، ومسلم عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة أن النَّبي صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم، فبال قائما، ثم دعا بماء فجئته به، ثم توضأ، زاد

---

(١) – نصب الراية: (١/ ٣٩٠، ٤٠٣، ٢/ ٥٦، ١٧٩).

(٢) – نصب الراية: (١/ ٩، ١٢٤، ١٩٣، ٢٩٨، ٢/ ٢٦٠، ٢٧٨، ٤١٢، ٤٤٢، ٤٥٤، ٤٥٧، ٣/ ١٦، ١٧٠، ١٧٦، ٢١٣، ٢٥٥، ٤/ ١٤٤، ١٥٦، ٢٣١).

(٣) – نصب الراية: (١/ ١٢١، ٢١٣، ٤/ ٣١٥).

(٤) – نصب الراية: (١/ ١٦، ٧٦، ٨٠، ٩٥، ١٧٧، ٢٠٧، ٢٣٠، ٢٩٠، ٢٩٧، ٣٢٧، ٤٢٩، ٢/ ٦، ٢٤، ٦٧، ٧٥، ٩٦، ١٤٦، ١٩٣).

(٥) نصب الراية: (١/ ١٣٨، ١٦٣، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٥٩، ٣٠٤).

(٦) نصب الراية: (١/ ١٢، ١٥٨، ٢٢٢، ٢٥٥، ٤/ ٩٤).

(٧) ينظر: نصب الرَّاية: (١/ ١).

(٨) نصب الرَّاية: (١/ ٥) وينظر على سبيل المثال لا الحصر: نصب الراية (١/ ١٩-٢٠).

مسلم: ومسح على خفيه، انتهى. [١]

- تطريق الحديث عند الزَّيلعي:

وتطريق الحديث: يعني ذكر طُرق الحديث والكلام على الرُّواة بالتَّفصيل الشَّديد[٢]، والزَّيلعي -رحمه الله تعالى- بلغ الغاية القصوى في هذا له عناية بتطريق الحديث وذلك لأهميته في الحُكم على الحديث، ولمعرفة أوهام الرُّواة وبيان علل المرويات فيقول عند تخريجه لأحاديث الجهر بالبسملة من ٣٢٣-٣٦٣ في أربعين صفحة من القطع الكبير، وقال أيضًا: «وحديث عائشة اختلف طرقه اختلافا كثيرا، وأما ألفاظه فإنها وإن اختلفت فإنها ترجع إلى معنى واحد، وأنا أذكر ما تيسر لي وجوده من الصحيح وغيره» ويستقصي الإمام الزيلعي بتمامها[٣].

ومنها: حديث «الأذنان من الرَّأس» وأما حديث ابن عمر، فرواه الدَّارقطني من طرق:

أحدها: عن أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا، وقال: وهذا وهم، والصَّواب عن أسامة بن زيد عن هلال بن أسامة الفهري عن ابن عمر موقوفًا، ثم أخرجه كذلك. الثانية: عن القاسم بن يحيى بن يونس البزاز، ثنا إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد عن نافع ابن عمر، قال: والقاسم بن يحيى هذا ضعيف، وصوابه موقوف.

الثالثة: عن عبد الرزاق عن عبيد الله عن نافع ابن عمر، قال: وهذا وهم من وجهين: أحدهما: قوله: عبيد الله. والثاني: رفعه، وإنما رواه عبد الرَّزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر موقوفًا، ثم أخرجه كذلك.

الرَّابعة: عن محمد بن الفضل، عن زيد العمي، عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: ومحمد بن الفضل متروك، انتهى. [٤]

---

(١) نصب الرَّاية: (١/ ١).

(٢) ينظر: العرف الشذي شرح سنن الترمذي للكشميري(١/ ٤٤٢).

(٣) - نصب الرَّاية: (١/ ٧١).

(٤) - نصب الرَّاية: (١/ ٢٠).

والزَّيلعي لا يذكر طرق الحديث ويكتفي بها بل يُعقب على كل طريق ويُبين ما فيه من آفات وعلل، وهذا يُدلل على إمامة الزَّيلعي وعنايته بنقد المرويات.

عناية الإمام الزَّيلعي ببيان أوهام السَّابقين:

ووهم ابن الجوزي في كتاب التحقيق فعزا هذا الحديث إلى الصحيحين، وليس كذلك، بل انفرد به مسلم، وتعقبه عليه صاحب التنقيح [1]

ووقع لشيخنا العلامة علاء الدِّين في هذا الحديث وهم من وجهين: أحدهما أنه قال في حديث حذيفة بعد أن حكاه بلفظ البخاري. وزيادة مسلم: أخرجاه، وقد بينا أنَّ مُسلما انفرد فيه بالمسح على الخفين. وقد صرح بذلك عبد الحق في الجمع بين الصَّحيحين فقال: لم يذكر البخاري فيه المسح على الخفين.

الوهم الثاني: أنه جعل حديث الكتاب مُركبًا من حديث المغيرة، أنه عليه السَّلام مسح بناصيته وخفيه، ومن حديث حذيفة، في السباطة، والبول قائمًا وهذا عجب منه، لأنَّ المصنف جعلهما من رواية المغيرة، وقد بينا أنَّ حديث السَّباطة. والبول قائمًا أيضًا. رواه المغيرة بن شعبة، كما أخرجه عنه ابن ماجه، وكان من الواجب أن يذكرهما من رواية المغيرة ليطابق عزو المصنف، وهذا الوهم الثاني لم يستبد به الشيخ، وإنما قلد فيه غيره، والله أعلم. [2]

(١) - نصب الرَّاية: (١/ ١).

(٢) - نصب الراية: (١/ ٢، ٥٩، ١١٣، ١٣٨، ٢٠٠، ٢٣٤، ٣٧٤، ٢/ ١٦٤، ٢٢٩، ٢٤٦، ٢٧٠، ٣/ ٢٤، ٤٦، ٢٣٩، ٤٤٦، ٤/ ١٤، ٥٨، ١٣٠، ١٣٩، ٢٩٥).

المطلب الثَّاني: منهجيته في إبراز قواعد التَّخريج للإسناد

(١) - **مُراعاة الصَّحابي**: إذا كان الحديث مرويًا عن عدد من الصَّحابة يذكرهم الزَّيلعي أولًا على سبيل الإجمال، ثم يُخرِّج أحاديث كل صحابي على حدة، وإذا لم يجده من حديث هذا الصحابي ينبه على ذلك ويقول: غريب من حديث ابن عمر رضى الله عنه مثلًا أي لم أجده من حديث ابن عمر رضى الله عنه، وإنما وجدته من حديث أبي هريرة رضى الله عنه

قال الزَّيلعي: عند ذكره الأحاديث التي جاءت في صفة الوضوء رَوَوْا صِفَةَ وُضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الصَّحَابَةِ عِشْرُونَ نَفَرًا: عَبْدُ اللهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ. وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ. وَابْنُ عَبَّاسٍ. وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ. وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ. وَالْمِقْدَامُ بْنُ مَعْدِي كَرِبَ. وَالرُّبَيِّعُ بِنْتُ مُعَوِّذٍ. وَأَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ. وَأَبُو هُرَيْرَةَ. وَأَبُو بَكْرَةَ. وَوَائِلُ بْنُ حُجْرٍ. وَنُفَيْرٌ أَبُو جُبَيْرٍ الْكِنْدِيُّ، وَأَبُو أُمَامَةَ، وَعَائِشَةُ، وَأَنَسٌ، وَكَعْبُ بْنُ عمرو، وَأَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ. وَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَأَبُو كاهل- رضى الله عنهم-، وكلهم حكوا في المضمضة وَالِاسْتِنْشَاقَ.

ثم بدأ الزيلعي بعد ذلك يخرج هذه الأحاديث حديثًا حديثًا فقال: أَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ الله بن زيد، فراوه الْأَئِمَّةُ السِّتَّةُ[1] فِي كُتُبِهِمْ من حديث مالك بن عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ،.....

---

(١) - أخرجه البخاري في صحيحه -واللفظ له-، كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين إلى الكعبين (١/ ٤٨ ح رقم ١٨٦)، ومسلم في صحيحه كتاب الطهارة، باب آخر في صفة الوضوء (٢٣٥)(١٨)، وأبو داود في سننه كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم (١/ ٢٩ ح رقم ١١٨)، والترمذي في جامعه أبواب الطهارة، باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد (١/ ٤١ ح رقم ٢٨)، والنسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب حد الغسل (١/ ٧١ ح رقم ٩٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في مسح الرأس (١/ ١٤٩ ح رقم ٤٣٤) كلهم من طريق مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه، أن رجلًا، قال لعبد الله بن زيد، وهو جد عمرو بن يحيى أتستطيع أن تريني، كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ؟ فقال عبد الله بن زيد: نعم، فدعا بماء، فأفرغ على يديه فغسل مرتين، ثم مضمض واستنثر ثلاثا، ثم غسل وجهه ثلاثا، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين، ثم مسح رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه، ثم غسل رجليه.

وَأَمَّا حَدِيثُ عثمان ين عَفَّانَ، فَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ [1].....

وهكذا حتى خرج كل هذه الأحاديث.

(٢)- إذا روى صاحب مصنف عن صاحب مصنف آخر يقدم المتقدم منهما، ثم يقول: وعنه فلان إن كان شيخه، أو يقول من طريقه إن لم يكن شيخه وهذه قاعدة أغلبية.

قال الزَّيلعي عند تخريجه لحديث تجديد الماء للأذنين قال: رواه الحاكم في المستدرك من حديث حبان بن واسع أنَّ أباه سمع عبد الله بن زيد رضى الله عنه يذكر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فأخذ لأذنيه ماءا خلاف الماء الذي أخذه لرأسه، انتهى. وقال: حديث صحيح على شرط مسلم، انتهى. وعن الحاكم رواه البيهقي في سننه بسنده ومتنه، ثم قال: إسناده صحيح[2].

---

(١) - نصب الراية (١/ ١٠)، وينظر (١/ ١٦٢)، (١/ ١٩١)، (١/ ٢٢١)، (١/ ٣٠٧).

(٢) - أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب الطهارة (١/ ٢٥٢ح رقم ٥٣٨) قال حدثنا أبو بكر بن إسحاق، ثنا الحسين بن علي، ثم حدثنا أبو علي الحافظ، أنبأ محمد بن أحمد بن أبي عبيد الله، بمصر، ثنا عبد العزيز بن عمران بن مقلاص، وحرملة بن يحيى، قالا: أنبأ ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن حبان بن واسع، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد الأنصاري، به.

دراسة إسناد الحاكم في المستدرك

-أبو بكر بن إسحاق: هو أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد بن عبد الرحمن بن نُوح، أبو بكر، الصِّبْغِي، النَّيسَابُوري، الفقيه الشافعي: ثقة فقيه. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٥٣)، الأنساب للسمعاني (٣/ ٥٣١)

م أبو علي الحافظ: هو الحسين بن علي بن يزيد بن داود بن يزيد أبو علي الحافظ النيسابوري كان واحد عصره في الحفظ والإتقان والورع، مقدما في مذاكرة الأئمة، كثير التصنيف. ينظر: تاريخ بغداد للخطيب (٨/ ٦٢٢ ترجمة رقم ٤١٠٣)، تاريخ دمشق لابن عساكر(١٤/ ٢٧١ ترجمة رقم ١٥٧٨)، التقييد لابن نقطة (ص: ٢٤٥ ترجمة رقم ٢٩٥).

- الحسين بن علي: هو الحسين بن علي بن الأسود العجلي، أبو عبد الله الكوفي. وهو ضعيف على الرَّاجح. ينظر: الكاشف للذهبي (ترجمة رقم ١٠٩٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٤٢ ترجمة رقم ٦١٢)، تقريب التهذيب (ص: ٢٠٤ ترجمة رقم ١٣٣١).

=

م محمد بن أحمد بن أبي عبيد الله: هو محمد بن أحمد بن أبي عبيد الله المصـري، مجهول الحال. ينظر: ذيل ميزان الاعتدال (ص: ١٧٩ ترجمة رقم ٦٣٨).

-عبد العزيز بن عمران بن مقلاص: هو عبد العزيز بن عمران بن مقلاص المصـري، ثقة. ينظر: الجرح والتعديل: ٥/ ٣٩١، الثقات: ٨/ ٣٩٦.

وحرملة بن يحيى: حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران التُّجِيبِي، أبو حفص المصـري. صـدوق له غرائب، إلا أنه متقن في عبد الله بن وهب جمعًا بين أقوال الأئمة المذكورة فيه. ينظر: (الجرح والتعديل ٣/ ٢٧٤، رقم (١٢٢٤) الأنسـاب ١/ ٤٤٨، تهذيب الكمال ٥/ ٥٤٨، رقم (١١٦٦) إكمال مغلطاي ٤/ ٣٤، رقم (١٢٣٧) التهذيب ٢/ ٢٠١، رقم ٤٢٦).

- ابن وهب: هو عبد الله بن وهب بن مسلم القُرَشِي، مولاهم، أبو محمد، المصري، الفقيه. ثقة حافظ فقيه عابد وكان يـدلس، وهو من المرتبـة الأولى من طبقـات المـدلسـين. ينظر: (تـاريخ ابن معين ٤/ ٤١٢، رقم (٥٠٣٧)، الجرح والتعديل ٥/ ١٨٩، رقم (٨٧٩)، ثقات ابن حبان ٨/ ٣٤٦، الكامل في الضـعفاء ٤/ ٢٠٢، رقم (١٠١٣)، الإرشـاد ١/ ٢٥٥، رقم (٩٧)، السير ٩/ ٢٢٣، الميزان ٢/ ٥٢١ رقم (٤٦٧٧)، التذكرة ١/ ٢٢٢، رقم (٢٨٣)، تهذيب الكمال ١٢/ ٢٧٧، رقم (٣٦٤٥)، التهذيب ٦/ ٦٥، رقم (١٤١).

- عمرو بن الحارث: عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري مولى قيس أبو أمية المصري أصله مدني. ثقة فقيـه حـافظ متقن. ينظر: (الطبقـات الكبرى ٧/ ٥١٥، ثقـات العجلي ٢/ ١٧٢، رقم (١٣٧١)، الجرح والتعـديـل ٦/ ٢٢٦، رقم (١٢٥٢)، ثقات ابن حبان ٧/ ٢٢٨، تهذيب الكمال ٢١/ ٥٧٠، رقم (٤٣٤١)، التهذيب ٨/ ١٣، رقم (٢٢)، تقريب التهذيب (ص: ٤٨٨ رقم ٥٠٠٤).

-حبان بن واسـع: هو حبان بن واسـع بن حبان بن منقذ الأنصـاري المدني. ثقة. ينظر: الجرح والتعديل (٣/ ٢٩٦-٢٩٧)، رجال صـحيح مسـلم لابن منجويه (١/ ١٦٦ ترجمة رقم ٣٣١)، الثقات لابن حبان (٦/ ٢٤٤ رقم ٧٥٦٥)، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٣/ ٣٤٠ ترجمة رقم ١١٣٤)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٢/ ١٧٠ ترجمة رقم ٣٠٨-٣٠٩)، تقريب التهذيب (ص: ١٨٧ترجمة رقم ١٠٧٠)

-عن أبيه: هو واسـع بن حبان بن منقذ بن عمرو، الأنصـاري المازني المدني. ثقة. ينظر: مشـاهير علماء الأمصـار لابن حبان (ص: ١٢٧ترجمة رقم ٥٦٤)، جامع التَّحصيل للعلائي (ص: ٢٩٥)، تقريب التهذيب (ص: ٧٣٨٠ ترجمة رقم ٧٣٨٠).

=

وقال أيضًا: عند تخريجه حديث أَنَس أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:" لا تَغْتَسِلُوا بِالْمَاءِ الَّذِي يُسَخَّنُ فِي الشَّمْسِ فَإِنَّهُ يُعْدِي مِنْ الْبَرَصِ. قال رواه الْعُقَيْلِيُّ فِي كِتَابِ الضُّعَفَاءِ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ هِشَامٍ الْكُوفِيِّ ثَنَا سَوَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رضى الله عنه..... وساق الحديث ثم قال: وَمِنْ طَرِيقِ الْعُقَيْلِيِّ رَوَاهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ وَنَقَلَ كَلَامَهُ بِحُرُوفِهِ. (١)

ثم قال: وَأَمَّا مَوْقُوفُ عُمَرَ، فَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَسْلَمِيُّ، أَخْبَرَنِي صَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ الِاغْتِسَالَ بِالْمَاءِ الْمُشَمَّسِ، وَقَالَ: إِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ، انْتَهَى. وَمِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ. (٢)

وأيضًا يقول: «ومن طريق مالك رواه النَّسائي، وابن ماجه»(٣)

- عبد الله بن زيد الأنصاري عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري المازني أبو محمد ﷺ، صحابي شهير، وَهُوَ الَّذِي قتل مسيلمة الكذاب فيما ذكر خليفة بن خياط وغيره، واستشهد بالحرَّة سنة ثلاث وستين. ينظر: (الاستيعاب ٣/ ٩١٣، رقم (١٥٤٠)، أسد الغابة ٣/ ٢٥٠، رقم (٢٩٥٨)، الإصابة ٤/ ٨٥، رقم (٤٧٠٦) التقريب ص ٣٦١، رقم (٣٣٣١).

الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد صحيح لغيره؛ لما تقدم في دراسته.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إذا سلم من ابن أبي عبيد الله هذا فقد احتجا جميعًا بجميع رواته انتهى. وقد روى البيهقي في الخلافيات هذا الحديث عن الحاكم ثم قال ذكره الحاكم في المستدرك وأشار إلى تفرد ابن أبي عبيد الله بذلك قال ثم استشهد برواية الحسن بن سفيان عن حرملة لهذا الحديث قال البيهقي ورواه الحاكم في السادس عشر من الأمالي القديمة من حديث الهيثم بن خارجة عن ابن وهب فثبت بذلك صحة طريقه إلى عبد الله بن وهب المصري. ينظر: ذيل ميزان الاعتدال (١/ ١٧٩ ترجمة رقم ٦٣٨)

(١) - نصب الراية (١/ ١٠٢-١٠٣).

(٢) - نصب الراية (١/ ١٠٣).

(٣) - نصب الراية (١/ ٢١)، وينظر: (١/ ٣٣٦) (١/ ٣٤٧)(١٣٥٦) (١/ ٣٧٧)(١/ ٣٩١) (١/ ٤١٥)، (١/ ٤٣٢)، (٢/ ٥، ١٠، ١٩، ٣٤، ٥٦، ٥٦، ٧٧، ٨٦، ١١٠، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٩، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٧)، (٣/ ٤، ٧٥، ١١١، ١٢٦، ١٣٨، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٧٨)، (٤/ ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٩، ٣٧، ٤٣، ٦٨، ٧٤، ٨٢، ٨٤، ٤١٩).

(٣) - إذا كثرت المصادر، وكان المراد هو الاحتجاج وتساوت المتابعة فيها يقدم الأصح فالأصح.

قال الزَّيلعي في باب المسح على الخفين: «وأنا أذكر من هذه الأحاديث ما تيسر لي وجوده، مُستعينًا بالله، وأبدأ بالأصح فالأصح»[١].

(٤) - **ويرتب المصادر على حسب الأشهر**:

قال الزيلعي: وَأَمَّا الْمَرَاسِيلُ فَهِيَ أَرْبَعَةٌ: أَشْهُرُهَا مُرْسَلُ أَبِي الْعَالِيَةِ. وَالثَّانِي: مُرْسَلُ مَعْبَدٍ الْجُهَنِيِّ. وَالثَّالِثُ: مُرْسَلُ إبْرَاهِيمَ النَّخَعِيّ. وَالرَّابِعُ: مُرْسَلُ الْحَسَنِ[٢].

ويتعقب الزَّيلعي من يُخالف نسبة تخريج الحديث إلى غير المشهور من مصنفات العالم فقال عند تخريجه لحديث تجديد الماء للأذنين فقال: وذكره عبد الحق في أحكامه، وقال: هذا حديث رواه الحاكم في كتابه علوم الحديث، هذا عجز منه وتقصير، فقد رواه في المستدرك وصححه كما ذكرناه[٣]، وكذا من ينسب التخريج إلى مسند الشاميين للطبراني مع وجود الحديث في المعجم الكبير.

(٥) - **مراعاة التاريخ**: **وهذا إذا كانت المتابعة واحدة في كل المصادر**.

قال الزيلعي: وَحَدِيثُ سُلَيْمَانَ بْنِ كَثِيرٍ: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "مُسْنَدِهِ" ، والدارقطني فِي "سُنَنِهِ" ، وَالْحَاكِمُ فِي "الْمُسْتَدْرَكِ" ، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَلَفْظُهُ: قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْحَجَّ" ، فَقَامَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ، فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: "لَوْ قُلْتهَا لَوَجَبَتْ، وَلَمْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْمَلُوا بِهَا، الْحَجُّ مَرَّةٌ، فَمَنْ زَادَ فَتَطَوُّعٌ" ، انْتَهَى[٤].

(١) - نصب الراية (١/ ١٦٢) .

(٢) - نصب الراية (١/ ٥٠) .

(٣) - نصب الراية (١/ ٢٢).

(٤) - نصب الراية (٣/ ٢).

(٧) - مراعاة الكتب السِّتة:

فهذه من القواعد المقررة عند المحدِّثين بالاكتفاء بتخريج الحديث من الكتب السِّتة، قال الزَّيلعي: عند تخريجه لحديث «إن الله تعالى يحب التيامن في كل شيء». قلت: غريب بهذا اللفظ، **وروى الأئمة السِّتة في كُتبهم**[١] من حديث مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيامن في كل شيء حتى في طهوره وتنعله وترجله وشأنه كله انتهى. رواه البُخاري، ومسلم. والنَّسائي، وابن ماجه في الطَّهارة، وأبو داود في اللباس والتِّرمذي في آخر الصَّلاة وألفاظهم متقاربة.

وقال أيضا في موضع آخر: حَدِيثٌ آخَرُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَتَمَسَّحَ بِعَظْمٍ أَوْ بَعْرٍ، انْتَهَى. وَاقْتَصَرَ شَيْخُنَا عَلَاءُ الدِّينِ مُقَلِّدًا لِغَيْرِهِ عَلَى حَدِيثٍ عَزَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثٍ، وَهَذَا ذُهُولٌ فَاحِشٌ، فَإِنَّهُ فِي الْكُتُبِ السِّتَّةِ، فَالْمُقَلِّدُ ذَهَلَ، وَالْمُقَلِّدُ جَهِلَ. [٢]

وقال في موضع آخر: «والعجب من شيخنا علاء الدين كيف عزا هذا الحديث للحاكم[٣]. والبيهقي فقط، وهو في السُّنن، كما بيناه، وكم يُقلد غيره في ذلك»[٤]. فمن قواعد التَّخريج عند المحدِّثين عدم عزو الحديث للمصدر المتأخر زمنًا أو رتبة مع وجود مصدر أقدم أو أشهر منه.

---

(١) - ذكر الزَّيلعي هذا اللفظ في كتابه نصب الرَّاية أكثر من ثمانين مرة.

(٢) - ينظر: نصب الراية (١/ ٢٠٧)، (١/ ٢١٩) (١/ ٢٢٨)، (٣/ ١٩٤) (٣/ ٢٣٠)

(٣) - الأصل أن ننسب زيادات الألفاظ واختلافها إلى رواة الطرق كحماد بن سلمة، وسفيان الثَّوري، وشعبة فنتقول: ولفظ شعبة كذا ولا نحيل إلى المؤلفين إلا عند تقييد هذه الاختلافات بالمصدر فنقول: ولفظ شعبة كما عند النَّسائي مثلًا.

(٤) - ينظر: نصب الراية (١/ ٣٢٢).

المطلب الثالث: منهجيته في إبراز قواعد التَّخريج للمتن.

(١) - **مُراعاة لفظ الحديث عند مصنف الأصل**، والتي يُعبر عنها بقولهم: بلفظه، أو بمثله، أو بمثله سواء، أو بلفظه سواء[١]، وكثيرًا ما يستعمل الإمام مسلم هذه العبارات في صحيحه.

قال الزَّيلعي: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَلِيَسْتَنْجِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ" ، قُلْت: رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ مِنْ حَدِيثِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "إنَّمَا أَنَا لَكُمْ مثل الوالد إذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إلَى الْغَائِطِ، فَلَا يَسْتَقْبِلْ الْقِبْلَةَ، وَلَا يَسْتَدْبِرْهَا بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلْيَسْتَنْجِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ" وَنَهَى عَنْ الرَّوْثِ وَالرِّمَّةِ، وَأَنْ يَسْتَنْجِيَ الرَّجُلُ بِيَمِينِهِ، انْتَهَى. وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ كُلُّهُمْ بِلَفْظٍ: وَكَانَ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَلِذَلِكَ عَزَوْنَاهُ لِلْبَيْهَقِيِّ، لِأَنَّهُ بِلَفْظِ الْكِتَابِ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ فِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ - رضى الله عنه- قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ! فَقَالَ سَلْمَانُ: أَجَل، نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ، أَوْ عَظْمٍ، انْتَهَى. [٢]

فالأغلب في منهج الزَّيلعي أن يبدأ بتخريج لفظ المصنف، وإن كان اللفظ الآخر أصح منه، ومثاله قوله عند حديث: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل فيه»[٣] فقد قدم تخريج الحديث من سنن أبي داود على الصَّحيحين مع أنَّ الحديث واحد، لكن لاختلاف لفظ الصَّحيحين قليلًا عن لفظ المصنف آخره في التَّخريج.

(٢) - **مُراعاة اللفظ المقارب للحديث**: والتي يُعبر عنها بقولهم: بلفظ مُقارب أو بنحوه.

قال الزَّيلعي عند ذكره لحديث المغيرة -رضى الله عنه-: «الْحَدِيثُ التَّاسِعُ: رُوِيَ فِي تَخْلِيلِ اللِّحْيَةِ أَنَّهُ عليه السلام أمره جبريل بِذَلِكَ، قُلْت: رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ فِي بَابِ الْأَحَادِيثِ

(١) - نصب الراية (٤/ ١٩٩، ٢١٨).

(٢) - نصب الراية (١/ ٢١٤).

(٣) - نصب الراية (١/ ١١٢)، وينظر: (٢/ ١٤٢، ٤١٤).

الْمُخَالِفَةِ لِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ فَقَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ جَمَّاز عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أَتَانِي جبرئيل فَقَالَ:" إِذَا تَوَضَّأْت فَخَلِّلْ لِحْيَتَك "انْتَهَى. وَرَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ، وَلَفْظُهُ: قال:" جاءني جبرئيل فقال: يَا مُحَمَّدُ، خَلِّلْ لِحْيَتَك بِالْمَاءِ عِنْدَ الطُّهُورِ "، انْتَهَى. وَأَعَلَّهُ بِالْهَيْثَمِ بْنِ جَمَّاز، وَأَسْنَدَ تَضْعِيفَهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ. وَابْنِ مَعِينٍ. وَالسَّعْدِيِّ، وَوَافَقَهُمْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي كَاهِلٍ -رضى الله عنهـ مِنْ أَحَادِيثِ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد فِي سُنَنِهِ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ زَرْوَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ فَخَلَّلَ بِهِ لحيته، وقال" بهذا أَمَرَنِي رَبِّي "انْتَهَى. وَسَكَتَ عَنْهُ، ثُمَّ الْمُنْذِرِيُّ بَعْدَهُ، قَالَ فِي الْإِمَامِ: وَالْوَلِيدُ بْنُ زَرْوَانَ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ، وَقَوْلُ ابْنِ الْقَطَّانِ: إنَّهُ مَجْهُولٌ هُوَ عَلَى طَرِيقَتِهِ فِي طَلَبِ زِيَادَةِ التَّعْدِيلِ مَعَ رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ عَنْ الرَّاوِي، انْتَهَى كَلَامُهُ»[1].

وأيضًا عند ذكره لحديث الْمُغِيرَةُ -رضى الله عنهـ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى خُفَّيْهِ وَمَدَّهُمَا مِنْ الْأَصَابِعِ إلَى أَعْلَاهُمَا مَسْحَةً وَاحِدَةً، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إلَى أَثَرِ الْمَسْحِ عَلَى خُفِّ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُطُوطًا بِالْأَصَابِعِ قُلْت: غَرِيبٌ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ حَدَّثَنَا الْحَنَفِيُّ عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْخَزَّازِ ثَنَا الْحَسَنُ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: رَأَيْت رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَالَ، ثُمَّ جَاءَ حَتَّى تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى خُفِّهِ الْأَيْمَنِ، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى خُفِّهِ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ مَسَحَ أَعْلَاهُمَا مَسْحَةً وَاحِدَةً حَتَّى أَنْظُرَ إلَى أَصَابِعِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْخُفَّيْنِ..... وقال الزيلعي: حَدِيثٌ آخَرُ يَقْرُب مِنْهُ[2].

وعند تخريجه لحديث المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يديه على خفيه ومدهما من الأصابع إلى أعلاهما مسحة واحدة قال الزَّيلعي: «قلت: غريب، ويقرب منه ما رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» حدثنا الحنفي عن أبي عامر الخزاز ثنا الحسن عن المغيرة بن شعبة، قال: رأيت رسول الله

(١) - نصب الراية (١/ ٢٣، ١٨٠، ٢/ ٨٠، ٤/ ٨٨).

(٢) - نصب الراية (١/ ١٨٠).

صلى الله عليه وسلم بال، ثم جاء حتى توضأ ومسح على خفيه ووضع يده اليمنى على خفه الأيمن، ويده اليسرى على خفه الأيسر، ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة حتى أنظر إلى أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين»[١].

أي أن الإمام الزيلعي لم يقف عليه بلفظ الحديث المذكور، ولكن يقرب منه لفظ ابن أبي شيبة.

(٣) - **مراعاة الحديث بمعناه والتي يعبر عنها بقولهم: بمعناه.**

قال الزيلعي: عند تخريجه حديث:" إِنَّ مِنْ السُّحْتِ عَسْبَ التَّيْسِ "، قُلْت: غَرِيبٌ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَمَعْنَاهُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ، انْتَهَى. وَهُوَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ عَنْ ثَمَنِ عَسْبِ الْفَحْلِ[٢].

وقال الزيلعي أيضًا: عند ذكره أحاديث الأمر بالسواك قال: حَدِيثٌ آخَرُ فِي الْمَعْنَى: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْوَسَطِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ثَنَا عِيسَى بْنُ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ يَذْهَبُ فُوهُ يَسْتَاكُ؟ قَالَ:" نَعَمْ "، قُلْتُ: كَيْفَ يَصْنَعُ؟ قَالَ:" يُدْخِلُ إِصْبَعَهُ فِي فِيهِ[٣].

وأيضًا: ما قاله الزيلعي عند تخريجه لحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصغي للهرة الإناء فتشرب منه، ثم يتوضأ به، قال: «ورواه أبو داود بمعناه من حديث داود بن صالح التمار عن أمه: أن مولاتها أرسلتها بهريسة لي عائشة فوجدتها تصلي، فأشارت إلى أن ضعيها، فجاءت هرة، فأكلت منها، فلما انصرفت أكلت من حيث أكلت الهرة، فقالت: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال:

(١) - ينظر: نصب الراية (١/ ١٨٠).

(٢) - ينظر: نصب الراية (٤/ ١٣٥).

(٣) - ينظر: نصب الراية (١/ ١٠).

"إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم" وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلها»[١]

(٤)- مُراعاة الحديث ببعض معناه :

قال الزَّيلعي: «حديث ابن مسعود أيضًا أخرجاه عنه، قال: كنا نُسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو في الصلاة، فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النَّجاشي سلمنا عليه، فلم يرد علينا، فقلنا: يا رسول الله، كنا نسلم عليك، فترد علينا، فقال: "إنَّ في الصَّلاة شُغلًا" ، انتهى. أخرجاه عن إبراهيم عن علقمة عنه، وأخرجه أبو داود عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عنه، قال: كنا نسلم في الصلاة، ونأمر بحاجتنا، فقدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو يصلي، فسلمت عليه، فلم يرد علي السلام، فأخذني ما قدم وما حدث، فلما قضى الصلاة، قلت: يا رسول الله، إنك كنت ترد علينا، قال: "إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وأنه قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة" ، انتهى. وكذلك رواه ابن حبان في "صحيحه" ، قال البيهقي: ورواه جماعة من الأئمة عن عاصم بن أبي النجود، وتداوله الفقهاء، إلا أن صاحبي الصحيح يتوقيان رواية عاصم، لسوء حفظه، **فأخرجاه من طريق آخر ببعض معناه**، انتهى»[٢].

(٥) - مُراعاة القولي والفعلي:

قال الزَّيلعي: عند تخريجه حديث «أنَّ النَّبي صلى الله عليه وسلم كان عند فقد السِّواك يُعالج بالإصبع».

وقال: حديث غريب، وروي ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم، قال البيهقي في «سننه»: باب، وقد ورد في الاستياك بالإصبع حديث ضعيف ثم أخرج عن عيسى بن شعيب عن عبد الحكم القسملي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يجزئ من السِّواك الأصابع»[٣]

---

(١) - ينظر: نصب الراية (١/ ١٣٣)، وينظر (٢/ ٢٤، ٣٦٢،)، (٣/ ٩٧،) (٤/ ١٨٣، ٢٥٠).

(٢) - ينظر: نصب الرَّاية (٢/ ٦٩).

(٣) - ينظر: نصب الرَّاية (١/ ٩).

ويقول أيضًا: ولأصحابنا أحاديث من فعله عليه السَّلام أمثلها حديث أخرجه النَّسائي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس، قال: توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فغرف غرفة فتمضمض واستنشق، ثم غرف غرفة فغسل وجهه، ثم غرف غرفة فغسل يده اليمنى، ثم غرف غرفة فغسل يده اليسرى، ثم مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالسباحتين وظاهرهما بإبهامه، ثم غرف غرفة فغسل رجله اليمنى، ثم غرف غرفة فغسل رجله اليسرى[١].

المطلب الرابع: منهجية الزَّيلعي في الحُكم على الحديث.

إنَّ دراسة الأسانيد أصبحت الآن فرعًا مستقلًا ولكن عند السَّابقين من علمائنا كانت المنهجية العلمية مُكتملة في مؤلفاتهم فالتَّخريج ودراسة الأسانيد والعلل كانت قائمة في تضاعيف مؤلفاتهم واهتم الإمام الزَّيلعي في كتابه نصب الرَّاية في الحكم على الأحاديث التي يُوردها فيه، وبيان درجاتها من حيث القبول والرَّد.

قد تنوعت طريقة الإمام الزَّيلعي في الحُكم على الحديث واختلفت من حديث لآخر، وقد استعمل طرقًا في الحُكم على الأحاديث إلى ثلاث طرق رئيسة وهي:

(أ) -الطريقة الأولى: أن يحكم على الحديث من خلال تخريجه من كتاب يلتزم الصِّحة[٢].

(ب) -الطريقة الثانية: أن ينقل حكم غيره من العُلماء على الحديث[٣].

(ج) - الطريقة الثالثة: أن يحكم هو بنفسه على الحديث[٤].

وقد يجمع أحيانًا بين طريقتين من هذه الطرق في الحُكم على حديث واحد.

---

(١) - ينظر: نصب الراية: (١/ ٧٣، ١٧٣، ٤/ ٥٤).

(٢) - ينظر: نصب الرَّاية: (١/ ٣٩، ٤٦، ٧١، ٨١، ٨٦، ٨٧، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٥٤، ١٥٦، ٢٠١، ٢١٣، ٢١٥، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٧١، ٢٧٤).

(٣) - ينظر: نصب الرَّاية: (١/ ٤١، ٤٤، ٦١، ٨٨، ٩٦، ١١٣، ١١٥، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٦، ١٤٨، ١٦٤، ١٧٥، ١٨٢، ١٨٤، ٢/ ٥٧، ٦٢) وغيرها من المواضع التي تزيد عن مئات المواضع.

(٤) - ينظر: نصب الرَّاية: (١/ ٢١)، وينظر (١/ ١٣١، ٣٩٦) (٢/ ٤٩، ٢٤٤، ٢٤٩، ٤٦٠).

الطَّريقة الأولى: وهذه الطريقة عي الأكثر استعمالًا عنده وقد اعتمد فيها بشكل كبير على صحيح البخاري وصحيح مسلم وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومُستخرج أبي عوانة، ومستخرج البرقاني، ومُستدرك الحاكم.

الطَّريقة الثانية: أن ينقل حكم غيره من العلماء على الحديث[١]

وقد نقل في هذه الطَّريقة عن جماعة من العلماء أبرزهم الإمام التِّرمذي، والإمام الحاكم، والنَّووي [٢] أما حُكمه على الحديث فأحيانًا ينقل كلام أهل العلم فيقول أخرجه التِّرمذي وقال: حديث حسن صحيح.

(١) – ينظر: نصب الراية: (١/ ٨٦، ١٠١، ١١٧، ١١٨، ٢٣٨).

(٢) – ينظر: نصب الراية: (١/ ٤١، ٥٤، ٦١، ٧٠، ٧٢، ٨٨، ٩٦، ٩٨، ١٠١، ١١٣، ١١٥، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٨، ١٤٨، ١٦٤، ١٧٥، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٦، ٢٢١، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٧٥، ٢٨٠، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨٢، ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٣١، ٢/ ٢٤، ٤٤، ٥٧، ٦٢، ٦٣، ٨٧، ٨٩، ٩١، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٩، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٣١، ١٣٩، ١٥٠، ١٥٧، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٧، ١٩١، ٢٠٨، ٢١٧،، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨٩، ٢٩٦.....).

الخاتمة

إنَّ العلوم المنهجية الإسلامية قد أسهمت في خدمة المعرفة التي يحتاج إليها الإنسانُ، من خلال تغطيتها لمنهجي الخبر والفهم أو التَّفسير اللذين يُمثلان ثُلثي المناهج التي يحتاج إليها البشرُ للحصول على المعرفة، كما نجد التَّكامل الدَّقيق بين هذين المنهجين؛ فإنَّ الأول يقوم بغربلة الأخبار الواردة من الوحي غير المتلو عبر قواعدَ دقيقةٍ تُفرِزُ النُّصوص إلى مقبولة ومردودة، ويأتي المنهج الثاني بعد الإعلان عن المقبول والمردود؛ ليُعلِنَ عن نبذ المردود وعدم صلاحيته للاعتماد والتفسير، ويكشفَ عن معاني النَّص المقبول للوصول إلى فهمه، واستخراج الأحكام منه.

- وضع المحدِّثون منهجًا علميًّا فريدًا في نقل الأخبار، يقوم على ضبط قواعد التَّثبت في نقل الأخبار، وتحديد قواعد حفظها وسلامتها، وأرسوا تقاليدَ علمية فريدة، وكانوا هم السَّابقون إلى ذلك، وقدموا بهذا مساهمة منهجية في الفكر المنهجي الإسلامي.
- يتبوأ كتاب «نصب الرَّاية لأحاديث الهداية» للزَّيلعي الصَّدارة من بين الكُتب التي خرجت أحاديث الأحكام، وذلك لدقة مؤلفه، وسعة اطلاعه، وتميزه بدقته في النَّقل والعزو وأمانته في ذلك، وتحريره لمؤلفاته.
- يعد كتاب نصب الرَّاية لأحاديث الهداية من أهم كُتب التَّخاريج التي أظهرت منهجية التَّخريج للإسناد والمتن معًا بصورة عملية تطبيقية مما يُساعد في ترسيخ ملكة التَّخريج في ذهن الباحث بطريقة منهجية، فلا يتأتى لأحد كائنا ما كان إحكام علم من العلوم إلا بإحكام السَّيطرة على النَّظرية ثم إحكام السَّيطرة على التَّطبيق.
- يُعدُّ كتاب «نصب الرَّاية لأحاديث الهداية» من أهم الكُتب التي يُرجع إليها في تخريج أدلة الفقه الحنفي إلا أنه تبوأ أيضًا مكانة رفيعة بين أصحاب المذاهب الأربعة، والعلة في ذلك ما تميز به صاحبه من تحقيق وتدقيق وإنصاف، والكتاب موسوعة فقهية إلى جانب كونه موسوعة حديثية،

ويُبرز الفقه فيه في جوانب عدة: منها أحاديث الخصوم، وأحاديث الباب، وتخريج أدلة لما لم يذكر له المرغيناني دليلًا.

- علم التَّخريج له طرق اصطلاحية وقواعد وأُسس يُعاب من يُخالفها كما هو مبثوث في تضاعيف عمل أئمة الحديث ونُقاده من المتقدمين والمتأخرين.

فهرس الآيات الكريمة [١]

طرف الآية	رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾	٤٨	المائدة	٦٣

فهرس الأحاديث والآثار [٢]

م	طرف الحديث والأثر	اسم الراوي	رقم الحديث
١	إنما الأعمال بالنيات	عمر رضى الله عنه	٣٤
٢	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم	المغيرة بن شعبة رضى الله عنه	٨٧
٣	لا صلاة إلا بوضوء	أبو سبرة رضى الله عنه	٩٠
٤	لا تغتسلوا في الماء المشمس	أنس رضى الله عنه	٩٦
٥	خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم	الأقرع بن حابس رضى الله عنه	٩٧
٦	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستنجى بعظم	أبو هريرة رضى الله عنه	٩٨
٧	نهى عن عسب الفحل	ابن عمر رضى الله عنه	١٠١
٨	يجزئ من السواك الأصابع	أنس رضى الله عنه	١٠٢

(١) رتبتها على حسب ترتيب ورودها في البحث

(٢) رتبتها على حسب ورودها في البحث.

فهرس بأهم مصادر ومراجع البحث

-الأحكام الوسطى من حديث النَّبي - صلى الله عليه وسلم -، عبد الحق بن عبد الرَّحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت: ٥٨١ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرُّشد للنَّشر والتَّوزيع، الرِّياض - المملكة العربية السُّعودية، عام النشر: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

-أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزَّمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

-الأعلام، خير الدِّين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزَّركلي الدِّمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، نشر دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، مايو ٢٠٠٢ م.

-البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونيسي، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السُّعودية.

- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت: ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، نشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

- الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطَّحان، نشر: مكتبة المعارف – الرياض

-الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عبد المعيد خان، نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- الرِّسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، محمد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥هـ) دار

النَّشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة النَّشر: ١٩٨٦م-١٤٠٦هـ

-السَّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السَّند المعنعن، محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدِّين ابن رُشيد الفهري السَّبتي (المتوفى: ٧٢١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، نشر: مكتبة الغُرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

-صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البُخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

-صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ) محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- طبقات الشَّافعية الكبرى، تاج الدِّين عبد الوهاب بن تقي الدِّين السُّبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطَّناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، نشر: هجر للطباعة والنَّشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

-ضوابط المعرفة واصول الاستدلال والمناظرة، الشَّيخ عبد الرَّحمن بن حسن حبنكة الميداني، طبعة دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة عشرة ١٤٣٥هـ٢٠١٤م.

- عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب عَلى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «الترغيب والترهيب»، إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر، برهان الدِّين، أبو إسحاق الحلبي القبيباتي الشافعيّ الناجي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، تحقِيق وَدِرَاسة: الدُّكتور إبراهيم بن حماد الرَّيس، الدكتور محمد بن عبد الله بن علي القنّاص، مَكتَبَة المعَارف للنَّشر والتَّوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدِّين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السَّخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق علي حسين علي، نشر مكتبة السُّنة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، وطبعة أخرى بتحقيق د عبد الكريم الخضير، ود محمد بن عبد الله بن فهيد، من مطبوعات دار المنهاج، الطَّبعة الثانية ١٤٣٢هـ.

- فيض القدير شرح الجامع الصَّغير، زين الدِّين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١ هـ)، نشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.
- كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، نشر: مكتبة المثنى – تاريخ النشر: ١٩٤١م
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤ هـ)، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، نشر مؤسسة الرسالة – بيروت
- المستصفى في علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق محمد بن سليمان الأشقر، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة النشر: ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.
-مناهج البحث العلمي، د عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات بالكويت، الطبعة الثالثة ١٩٧٧م
-مناهج البحث العلمي في الإسلام، د غازي حسين عناية، نشر دار الجيل، طبعة ١٩٩٠م.
-نُزهة النَّظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه الأستاذ الدكتور. نور الدين عتر رحمه الله تعالى، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
- نصب الرَّاية لأحاديث الهداية، مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزَّيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق الشَّيخ: محمد عوامة، مؤسسة الرَّيان للطِّباعة والنَّشر – بيروت –لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدَّة – السُّعودية، الطبعة: الأولى،

١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السُّعودية.

-النُّكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدِّين إبراهيم بن عمر البقاعي(ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق د. ماهر ياسين الفحل، نشر: مكتبة الرُّشد ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م

-لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدِّين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشَّافعي (ت: ٨٧١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدِّين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

فهرس الموضوعات

الملخص ٥٥
المقدمة ٥٧
المبحث الأول: تعريف بمفردات البحث وبيان مشتملاته ٦٣
أولًا: مفهوم المنهج ٦٣
ثانيا: تعريف التَّخريج ٦٥
المبحث الثاني: التَّعريف بالإمام الزَّيلعي وكتابه «نصب الراية» ٧٣
المطلب الأول: التَّعريف بالإمام الزَّيلعي - رحمه الله - ٧٣
المطلب الثاني: التعريف بكتاب «نصب الراية» ٨١
المبحث الثالث: منهجية التخريج عند الزَّيلعي من خلال كتابه نصب الراية ٨٣
المطلب الأول: منهجية الزَّيلعي في صياغة التَّخريج ٨٣
المطلب الثَّاني: منهجيته في إبراز قواعد التَّخريج للإسناد ٩٣
المطلب الثالث: منهجيته في إبراز قواعد التَّخريج للمتن ٩٩
المطلب الرابع: منهجية الزَّيلعي في الحُكم على الحديث ١٠٣
الخاتمة ١٠٥
فهرس الآيات الكريمة ١٠٧
فهرس الأحاديث والآثار ١٠٧
فهرس بأهم مصادر ومراجع البحث ١٠٨
فهرس الموضوعات ١١٢